

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون



الجلسة 9449

الاثنين، 23 تشرين الأول/أكتوبر 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد فييرا	(البرازيل)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستيغيفا
	إكوادور	السيد بيريس لوس
	ألبانيا	السيدة دوتلاري
	الإمارات العربية المتحدة	السيد المحمود
	سويسرا	السيد هاوري
	الصين	السيد جانغ جون
	غابون	السيد نانغا
	غانا	السيدة بارنور
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	مالطة	السيدة فرايزر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	موزامبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيدة شينو

جدول الأعمال

المسألة المتعلقة بهاييتي

تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هاييتي (S/2023/768)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-31640 (A)



أُفتتحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدولُ الأعمال.

المسألة المتعلقة بهاييتي

تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هاييتي

(S/2023/768)

هاييتي يتوقع - أن تنتظر اللجنة على وجه السرعة في استكمال قائمة الأفراد والكيانات المحددة عملاً بالقرار 2653 (2022)، في ضوء التقارير التي قدمها فريق الخبراء. وسيساعدنا تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هاييتي في تموز/يوليه لمدة 12 شهراً أخرى والقدرات الموسعة التي اقترحناها لتنفيذ القرار 2692 (2023) في تنفيذ ولايتنا. وقد بدأنا على الفور العمل من أجل ضمان تزويدنا بالموارد الكافية.

ومما يؤسف له أن الحالة الأمنية على الأرض استمرت في التدهور حيث أن عنف العصابات المتزايد يغرق حياة شعب هاييتي في حالة من الفوضى وارتفعت الجرائم الكبرى ارتفاعاً حاداً إلى مستويات قياسية جديدة. ففي يوم الأربعاء الماضي تحديداً، اختطف الأمين العام للمجلس الانتقالي الأعلى في وضوح النهار على أيدي أفراد عصابة يرتدون زي أفراد شرطة. ولا تزال العصابات تستخدم عمليات القتل والعنف الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب الجماعي والتشويه، كل يوم على خلفية خدمات دعم الضحايا غير الفعالة وضعف الاستجابة القضائية. وتظل طبقة التعقيد التي تضيفها جماعات العدالة الأهلية إلى الأزمة الأمنية قائمة. ففي الفترة ما بين 24 نيسان/أبريل و 30 أيلول/سبتمبر، سجل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هاييتي إعدام ما لا يقل عن 395 من أفراد العصابات المزعومين في جميع مقاطعات هاييتي العشر على يد ما يسمى بحركة "بوا كالي" للعدالة الأهلية.

وقد واصلت الانخراط مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة، حاثّة إياهم على الالتزام الكامل بجهود الحوار الوطني التي يمكن أن تضع البلد على طريق الانتخابات بغية إعادة إنشاء المؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون بشكل كامل. وأشيد بفريق الشخصيات البارزة التابع للجماعة الكاريبية على دعمه الثابت في تشجيع الحوار الذي تقوده هاييتي وتمتلكه هاييتي لمساعدة البلد على الخروج من الأزمة. وقد استؤنفت المشاورات بين الهايتيين تحت رعايته. ولكن لا تزال هناك خلافات كبيرة، وكلها تشكل عقبات خطيرة أمام وضع هاييتي على طريق واضح لإجراء الانتخابات. ويساورني القلق إزاء

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جامايكا والجمهورية الدومينيكية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمات الإحاطات التالية أسماؤهن للمشاركة في هذه الجلسة: السيدة ماريا إيزابيل سلفادور، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هاييتي؛ والسيدة كاثرين راسل، المديرية التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة؛ والسيدة غادة فتحي والي، المديرية التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ والسيدة ميرلاند مانينغات، رئيسة المجلس الانتقالي الأعلى.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. أود أن ألفت انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2023/768، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هاييتي.

أعطي الكلمة الآن للسيدة سلفادور.

السيدة سلفادور (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالتشديد على المدلول الهائل لاتخاذ المجلس القرار 2699 (2023)، الذي يأذن للدول الأعضاء بإنشاء ونشر بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات في هاييتي، وهو أمر محوري لمساعدة الشرطة الوطنية الهايتية في إعادة تهيئة الظروف الأمنية المؤاتية لإجراء الانتخابات. كما أرحب باتخاذ القرار 2700 (2023). وأعتقد أن من الضروري - وأن شعب

والشركاء الذين يقدمون الدعم من خلال البعثة أو على الصعيد الثنائي، حتى يتم تجنب الازدواجية والاستفادة إلى أقصى حد من أثر المساعدة. وسيترتب على تكثيف الجهود التي تبذلها الشرطة الوطنية الهايتية، بدعم من البعثة، زيادة الحاجة إلى تلبية متطلبات العدالة التي يجب أن يدعمها المجتمع الدولي.

ولا تزال مؤسسات العدالة والمؤسسات الإصلاحية في هاييتي تواجه تحديات كبيرة، وبينما أحرز بعض التقدم، لا تزال هناك حاجة إلى المزيد لاستعادة سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب. ومما لا شك فيه أن تأثير الدعم الأمني الذي تقدمه البعثة سيكون له أثر كبير على القدرات القضائية وقدرات السجون المحدودة. لقد زرت مؤخرا سجن لي كاي ويمكنني أن أشهد على الحالة المروعة هناك. نحن بحاجة إلى تعزيز العمل مع السلطات لضمان معالجة الاكتظاظ الشديد في السجون الهايتية وظروفها للإنسانية. ويتعين معالجة قضايا السجناء المحتجزين قبل المحاكمة على وجه السرعة. وحتى 11 تشرين الأول/أكتوبر، كان هناك 94 طفلا محتجزا قبل المحاكمة، بعضهم بتهمة بسيطة جدا، مثل سرقة الأرز. ولا بد لي من التنويه بالجهود التي تبذلها وزارة العدل والأمن العام في هاييتي، بما في ذلك الإعلان يوم الخميس الماضي عن إنشاء لجنة مخصصة لدراسة سبل المضي قدما بغية تخفيض عدد المحتجزين في سجون هاييتي. ويلزم بذل جهود متضافرة بين مختلف أصحاب المصلحة، وأعتقد أن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هاييتي في وضع جيد يمكنه من العمل كآلية تنسيق لتحديد أصحاب المصلحة الضروريين.

وبعد اتخاذ القرار 2699 (2023)، زادت توقعات ملايين الهايتيين في الداخل والخارج. وبرز بصيص أمل في أنه قد يكون هناك أخيرا ضوء في نهاية النفق ليس ضوء قطار قادم. ويلزم تخصيص موارد لتمكين الأمم المتحدة من إدارة برامج ومشاريع لدعم البيئة التي ستعمل فيها البعثة، بما في ذلك الصناديق المشتركة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للعدالة والانتخابات ودعم الشرطة الوطنية

كون أن الجهود الرامية إلى إجراء الانتخابات لا تسير بالسرعة التي نريد أن نراها. وشدد رئيس الوزراء على أن حكومته ستظل حكومة انتقالية إلى أن يتسنى إجراء الانتخابات. والتزم علنا بتدابير تشمل توسيع المجلس الانتقالي الأعلى وضمان تشكيل حكومة أكثر تنوعا من الناحية السياسية وإنشاء المجلس الانتخابي المؤقت. ويجب على غالبية الجهات الفاعلة أن تتخبط في مفاوضات بناءة وذات مغزى للتغلب على الجمود السياسي الحالي والتقدم نحو التمكين من إجراء انتخابات شاملة وذات مصداقية وتشاركية، حالما تسمح الظروف الأمنية بذلك، بطبيعة الحال.

(تكلمت بالفرنسية)

لقد أعاد الأمين العام التأكيد في مناسبات عديدة على أنه لا يمكن أن يكون هناك أمن دائم بدون استعادة المؤسسات الديمقراطية - ومن المستحيل تحقيق حلول سياسية دائمة وممثلة تمثيلا كاملا بدون تحسن جذري في الحالة الأمنية. وفي ذلك الصدد، وإذ يتطلع أصحاب المصلحة الهايتيون بفارغ الصبر إلى نشر بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات، بينما يدعون كذلك إلى إنشاء آليات مناسبة للمساءلة والرقابة، من الأهمية بمكان كفالة الامتثال لسياسة الأمم المتحدة المتعلقة ببذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان وسياساتها القائمة على عدم التسامح إطلاقا فيما يتعلق بالاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، بالإضافة إلى ضمان الفحص والتدريب المناسبين لأفراد بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات.

(تكلمت بالإنكليزية)

واستعادة سيطرة الشرطة الوطنية الهايتية شرط مسبق لإجراء انتخابات ذات مصداقية وشاملة للجميع. وبيعت نشر البعثة الأمل في أن الحالة ستتحسن. ولن تتمكن الشرطة الوطنية الهايتية من تحقيق نتائج دائمة إلا عندما يستتب الأمن العام وتستأنف الدولة مهامها، لا سيما في الأحياء المحرومة المعرضة لنشاط العصابات. وبغية تحقيق سيطرة أكبر من جانب مؤسسات الدولة، يجب مواصلة بذل الجهود لإنشاء آليات تنسيق فعالة بين الشرطة الوطنية الهايتية

كما سمعنا من فورنا، فإن الأزمة في هاييتي تزداد تعقيدا يوما بعد يوم. يحتاج نصف السكان إلى مساعدات إنسانية، بما في ذلك ما يقرب من ثلاثة ملايين طفل. لكن نصف المحتاجين إلى المساعدة لا يحصلون عليها، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى انعدام الأمن وعدم كفاية التمويل الإنساني. الخدمات الأساسية على وشك الانهيار، وفي بعض المجتمعات أصبحت الحياة أكثر خطورة مما كانت عليه في أي وقت مضى. وقد أدت سنوات من الاضطرابات السياسية والظروف الاقتصادية الوخيمة إلى انتشار الجماعات المسلحة. ويعيش ما يقدر بنحو مليوني شخص، من بينهم 1.6 مليون امرأة وطفل، في المناطق الخاضعة لسيطرتها الفعلية، وهي توسع عملياتها خارج العاصمة، وترتكب مستويات قصوى من العنف في كل من بورت أو برنس وأرتيبونيت المجاورة. عندما زرت هاييتي في حزيران/يونيه، رأيت بشكل مباشر كيف يمزق العنف والخوف المروعان النسيج ذاته الذي يربط الأسر والمجتمعات معا. ويتعرض الأطفال للإصابة أو القتل في تبادل إطلاق النار، حتى وبعضهم في طريقه إلى المدرسة. ويجري تجنيد آخرين قسرا أو ينضمون إلى الجماعات المسلحة بدافع اليأس المطلق. ويجري ترويع المجتمعات المحلية، واستهداف النساء والفتيات بمستويات قصوى من العنف الجنساني والجنسي.

خلال زيارتي الأخيرة، التقيت بفتاة تبلغ من العمر 11 عاما في مركز غيسكيو، الذي يقدم الرعاية للناجيات من العنف الجنسي في قلب بورت أو برنس. في أواخر العام الماضي، اختطفها خمسة رجال من جماعة مسلحة، وتناوب ثلاثة منهم على اغتصابها. في حزيران/يونيه، عندما تشاطرت قصتها معي، كانت حاملا في الشهر الثامن. وتحدثت عدة نساء في المركز عن رجال مسلحين يفتحون عليهن منازلهن ويغتصبوهن - في إحدى الحالات، أمام أطفالها - ثم يضرمون النار في منازلهن. وفي بعض المناطق، أصبحت هذه الانتهاكات والجرائم المروعة شائعة الآن. وارتفعت عمليات الاختطاف للحصول على فدية بشكل كبير، في حين يتعرض الطلاب والمعلمون والعاملون الصحيون للتهديدات اليومية. ونتيجة لذلك، فإن العمال المهرة الذين تشتد الحاجة إليهم لتقديم الخدمات الأساسية يفرون من مجتمعاتهم، وإذا استطاعوا،

الهاييتية. ويجب ضمان التنسيق الوثيق بين البعثة ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في هاييتي وفريق التنسيق التابع للأمم المتحدة.

(تكلمت بالفرنسية)

ويرتبط التقدم السياسي في هاييتي ارتباطا وثيقا بالمسائل الأمنية والإنسانية والإنمائية. إن استعادة المؤسسات الديمقراطية من خلال انتخابات ذات مصداقية وشاملة للجميع أمر أساسي للحفاظ على سيادة القانون. وأكرر دعوة الأمين العام أصحاب المصلحة في هاييتي إلى تحيئة خلافاتهم جانبا والعمل من أجل إجراء انتخابات ديمقراطية لصالح شعب هاييتي. ولا يزال مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هاييتي على أهبة الاستعداد لدعم فريق الشخصيات البارزة التابع للجماعة الكاريبية بأي طريقة قد تكون مفيدة. إن تمثيل ومشاركة جميع الفئات في هاييتي أمران حيويان للتوصل إلى حلول دائمة للأزمة المتعددة الأبعاد. إن معالجة قضايا مثل العنف الجنسي وحماية الطفل والحاجة إلى تقديم الدعم للفئات الضعيفة والمهمشة أمر حتمي من أجل ضمان التماسك الاجتماعي والسياسي والسلام الدائم. وتمثل الانتخابات السبيل الوحيد نحو استعادة المؤسسات الديمقراطية في هاييتي والأولوية الوحيدة لذلك. إن الديمقراطية وسيادة القانون هما الأساسان الوحيدان اللذان يمكن لهاييتي أن تحرز تقدما على أساسهما نحو التنمية والنمو المستدامين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة سلفادور على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة راسل.

السيدة راسل (تكلمت بالإنكليزية): أشكر، السفير فرانسوا دانيوز،

على عقد هذه الإحاطة خلال رئاسة البرازيل لمجلس الأمن وعلى دعوتي إلى إطلاع المجلس على آخر المستجدات بشأن الأزمة الإنسانية وأزمة حقوق الطفل الأليمة في هاييتي. وأود أن أشكر بصفة خاصة الممثلة الخاصة للأمين العام سلفادور، التي قضيت معها بعض الوقت في هاييتي ورأيت الظروف بالغة الصعوبة التي تتعامل معها بهذه الطريقة المثيرة للإعجاب. أتكلم اليوم بصفتي المديرة التنفيذية لليونيسيف والمناصرة الرئيسية المعنية لهاييتي في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعنية بالحالة الإنسانية في ذلك البلد.

نحث جميعا هنا اليوم المؤسسات المالية الدولية والشركاء الإنمائيين على تمكين القطاعات والخدمات الاجتماعية في هاييتي من مواصلة أداء وظائفها، على الأقل إلى أن يعاد بناء قدراتها.

وبطبيعة الحال، يرتفع إحراز التقدم في هاييتي بإدخال تحسينات كبيرة على الحالة الأمنية. وستضطلع بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات في هاييتي، التي تمت الموافقة عليها مؤخرا من خلال قرار المجلس 2699 (2023)، بدور حاسم في ذلك الجهد. إن سلامة المدنيين أمر بالغ الأهمية ويجب على بعثة الدعم أن تعطي الأولوية لحمايتهم في جميع عملياتها. ويشمل ذلك تجنب استخدام القوة في المناطق المأهولة بالسكان وحولها. ويجب على البعثة أن تستخدم فقط الوسائل اللازمة الأقل ضررا، مع التأكد من أنها متناسبة مع الأهداف المشروعة لإنفاذ القانون. ويجب عليها أيضا أن تكفل إيلاء عناية واهتمام خاصين لحماية الفئات الضعيفة، بمن في ذلك الأطفال والنساء والأشخاص ذوو الإعاقة والمشردون داخليا. ويجب أن تعمل البعثة مع الحكومة لتحديد التهديدات التي تواجه تلك الفئات وكفالة حمايتها من الإساءات وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني والانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال.

وسيتطلب منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين تدريباً شاملاً قبل النشر وتدريباً ميدانياً. ويجب على البلدان المساهمة بأفراد شرطة أن تتخذ جميع الخطوات اللازمة لإجراء تحقيقات في الادعاءات في أسرع وقت ممكن، ومحاسبة مرتكبي الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على البعثة أن تكفل اعتبار الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة أو الذين يزعم أنهم مرتبطون بها ضحايا لانتهاكات القانون الدولي. ويشمل ذلك أولئك المتهمين بارتكاب جرائم.

وأخيراً، يجب أن تسعى بعثة الدعم جاهدة لتيسير العمل الإنساني، مع البقاء بعيداً عن العمليات الإنسانية. ويجب أن تتجنب إعاقة الوصول إلى المحتاجين، وفقاً للمبادئ الإنسانية. وسيكون التنسيق الكافي مع الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني من خلال المنصات المدنية والعسكرية أمراً أساسياً. ولا أزال أشعر بالإعجاب إزاء قدرة شعب هاييتي

يفرون من البلد كله. وقد نزع الآن عشرات الآلاف من الأشخاص داخليا بسبب العنف الشديد.

كما خنقت الجماعات المسلحة طرق النقل الرئيسية من بورت - أو - برانس إلى بقية أنحاء البلد، حيث يقيم معظم السكان، مما أدى إلى تدمير سبل العيش وتقييد الوصول إلى الخدمات الأساسية. وقد تسبب هذا المزيج من الظروف التي تهدد الحياة في تفاقم أزمة الغذاء والأمن والتغذية، وخاصة بالنسبة للأطفال. ومنذ العام الماضي، شهدنا زيادة غير مسبوقه بنسبة 30 في المائة في عدد الأطفال الذين يعانون من الهزال الشديد إلى أكثر من 115 000 في جميع أنحاء البلد. ويعاني ما يقرب من ربع أطفال هاييتي من سوء التغذية المزمن، الذي قد تكون له عواقب وخيمة على نموهم البدني والمعرفي. وتتزامن أزمة سوء التغذية مع تفشي الكوليرا المستمر، وما يقرب من نصف الحالات المشتبه فيها هم من الأطفال دون سن 14 عاماً. والأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد هم أكثر عرضة للوفاة من الكوليرا بخمس مرات بدون علاج عاجل. ومع ذلك، فإن النظام الصحي الوطني ليس لديه القدرة على الاستجابة بشكل كاف للاحتياجات الصحية والتغذوية للأطفال والأسر الضعيفة. كما أن العنف يعرض للخطر عمل الجهات الفاعلة الإنسانية في الميدان. وعلى الرغم من المخاطر والتعقيد التشغيلي، لا تزال منظماتنا تصل إلى الأطفال والأسر الأضعف بخدمات منقذة للحياة، وهناك بعض النتائج الإيجابية. ففي الأسبوع الماضي، على سبيل المثال، تمكنت اليونيسيف وشركاؤها من تأمين الإفراج الآمن عما يقرب من 60 طفلاً تحتجزهم الجماعات المسلحة التي تحتل مدرسة في بورت أو برنس.

نحن نؤذي ولايتنا من أجل شعب هاييتي ونحن ملتزمون بالبقاء في الميدان لتلبية الاحتياجات الإنسانية. ولكن بصراحة تامة، نحن بحاجة إلى مزيد من الدعم. حتى الآن هذا العام، تلقينا بالكاد ربع مبلغ الـ 720 مليون دولار اللازم لتمويل خطة الاستجابة الإنسانية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعطي الأولوية لزيادة التمويل الإنساني المرن. وسيساعدنا ذلك على تقديم المعونة المنقذة للحياة بينما ننفذ حلولاً فيما يتعلق بالتنمية في الأجل الطويل وبناء القدرة على الصمود. وأمل أن

الذي أجراه المكتب لتدفق الأسلحة إلى هاييتي وداخلها، محددا أربعة طرق بحرية وبرية رئيسية للتدفقات غير المشروعة للأسلحة النارية والذخيرة، التي تأتي أساسا من الولايات المتحدة. والطريق الأول هو عن طريق الشحن المباشر في حاويات من الولايات المتحدة إلى بور أو برانس. والثاني من الولايات المتحدة إلى المناطق الشمالية من البلد، بما في ذلك بور دو بي، حيث تنقل الأسلحة والذخائر برا إلى المدن الساحلية في أرتيبونيت، ثم بالقوارب الصغيرة أو برا إلى الأرصفة التي تسيطر عليها العصابات أو المتجرون، وأخيرا إلى بور أو برانس. والثالث عن طريق البر عبر معبري بيلادير ومالباس الحدوديين، اللذين يستخدمان بشكل أساسي لتهريب الذخيرة، عن طريق الجمهورية الدومينيكية في المقام الأول. والرابع أيضا عن طريق البر عبر كاب هايسيان، حيث تُخبأ كميات أقل من الأسلحة في الأمتعة الشخصية للأفراد الذين يعبرون الحدود بالسيارات أو سيرا على الأقدام.

ومن خلال تلك الطرق، يستغل المتجرون محدودية القدرات والمعدات والبنية التحتية لقطاع الأمن الهايتي اللازمة لمراقبة الحدود والبحار والإشراف عليها. وعلاوة على ذلك، تعمل شرطة هاييتي في ظل حالة طوارئ مستمرة وبموارد بشرية وتقنية محدودة، مما يقوض قدرتها على إدارة الأسلحة والذخائر. ومما يزيد من تعقيد الصورة تورط شركات الأمن الخاصة في ملء الفراغ الأمني، وما ورد عن ضلوع تلك الشركات في تدفقات الأسلحة النارية غير المشروعة. وفي نهاية المطاف، فإن توافر الأسلحة النارية ترك للجماعات المسلحة الإجرامية في هاييتي قوة نيران هائلة تحت تصرفها، مما مكنها من التفوق باستمرار على قوات الأمن. ويستمر عدد عمليات إطلاق النار والخطف في الارتفاع، في حين نزح ما يقرب من 200 000 شخص أثناء فرارهم من العنف، مما يعرضهم لمزيد من المخاطر.

وفي الوقت نفسه، يتسع نطاق انعدام الأمن إلى ما وراء منطقة بور أو برانس الحضرية إلى مناطق أخرى مثل مقاطعة أرتيبونيت ومقاطعة الوسط. وباستخدام قوتها النارية المتفوقة، توسع الجماعات الإجرامية نطاق سيطرتها الإقليمية واستهداف البنية التحتية الحيوية، بما

على الصمود وكرامته وشجاعته، على الرغم من الحالة المزرية في الميدان. فلا يزال ملتزما بتحقيق رؤية بلد سلمي ومزدهر. ومن خلال العمل معه، أنا على ثقة من أننا يمكننا المساعدة في تحويل تلك الرؤية إلى واقع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة راسل على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة والي.

السيدة والي (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتي لمخاطبة مجلس الأمن بشأن الحالة في هاييتي.

في البداية، أود أن أشيد باتخاذ القرار 2700 (2023)، الذي يجدد نظام الجزاءات المفروضة على هاييتي. وأود أيضا أن أنهو بالعمل الرائع الذي قامت به الممثلة الخاصة سلفادور وفريقها في مثل هذه البيئة الحساسة والمحفوفة بالمخاطر.

وكما أقر المجلس، فقد سيطرت العصابات على مناطق من الأراضي وبعض البنية التحتية الرئيسية في هاييتي وترتكب أعمال عنف مروعة، بما في ذلك جرائم القتل والاختطاف والعنف الجنسي والجنساني، بفضل الأسلحة النارية المتطورة التي جلبت إلى البلد بصورة غير مشروعة. إن وقف تدفق الأسلحة النارية غير المشروعة إلى هاييتي وإنشاء إطار تنظيمي قوي لهذه الأسلحة خطوتان حتميتان إذا أريد للسلطات الهايتية أن تؤكد سيطرتها وأن تستعيد الحياة الطبيعية. وينبغي للدول الأعضاء أن تتخذ تدابير لتحقيق تلك الأهداف وتقديم الدعم المناسب لهاييتي إلى جانب نشر بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات في هاييتي، التي وافق عليها المجلس مؤخرا من خلال قراره 2699 (2023)، والتي ستعمل في بيئة متقلبة.

وعملا بالفقرة 9 من القرار 2692 (2023)، قدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تقريره الأخير إلى المجلس في 17 تشرين الأول/أكتوبر، عن طريق الأمين العام، بما في ذلك معلومات مستكملة عن مصادر الأسلحة غير المشروعة والطرق التي تسلكها والتدفقات المالية في هاييتي. ويعرض التقرير نتائج التحليل المتعمق

المعني بهاييتي مؤخرا، فإن الجهات الفاعلة العامة والخاصة متورطة في توزيع الأسلحة واستيرادها بشكل غير مشروع لتحقيق مكاسب خاصة. وقد أدى ذلك إلى نشوء حلقة من الاتجار بالأسلحة النارية وعنف العصابات والأرباح الإجرامية. وتحتاج هاييتي إلى تعزيز قدرتها العملياتية على كشف الجريمة الاقتصادية وتعقب التدفقات المالية غير المشروعة ومخططات غسيل الأموال، ولدى المكتب خبراء في البلد يعملون مع منظمة الدول الأمريكية لدعم السلطات المختصة لذلك الغرض.

ويعمل المكتب مع السلطات الهايتية، وبالتنسيق الكامل مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هاييتي، لتلبية الاحتياجات على أرض الواقع. وسنواصل أيضا مساعدة فريق الخبراء المنشأ بموجب اللجنة المنشأة عملا بالقرار 2653 (2022) بشأن هاييتي، وكذلك مساعدة المجلس، حسب الطلب. ويجب على المجتمع الدولي أن يقف إلى جانب شعب هاييتي لإنهاء عهد الفوضى والاستثمار في هاييتي أكثر أمنا، من خلال تقديم المساعدة العاجلة لتحسين الحالة الأمنية فضلا عن تقديم الدعم الطويل الأجل الرامي إلى بناء قدرات قوية في مجالي القضاء وسيادة القانون. ومن الضروري تنفيذ تحسينات مجدية في مجال الأمن لحماية حقوق شعب هاييتي وتمهيد الطريق للقيام بعملية سياسية تقودها هاييتي وتملك زمامها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة والي على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة مانيفغات.

السيدة مانيفغات (تكلمت بالفرنسية): يسرني أن أكون هنا هذا الصباح بصفتي المتحدث باسم ملايين الهايتيين الذين يتابعون عبر الإنترنت المناقشات بشأن قرارات مجلس الأمن.

على نحو ما يعلم المجلس بلا شك، فإن المجلس الانتقالي الأعلى، الذي أتشرف برئاسته، قد تلقى ضربة قوية جراء اختطاف أمينه العام، السيد أنتوني فيرجيني سان بيير، يوم الأربعاء 18 تشرين الأول/أكتوبر 2023، على قارعة الطريق وهو في طريقه إلى عمله. ولا نريد أن نتهم أحدا حتى الآن، ناهيك عن اتهام مجموعة معينة،

في ذلك الموانئ البحرية ومحطات الوقود والمطارات ومخازن الحبوب والمستودعات ومكاتب الجمارك والطرق الرئيسية. وهذا يمكنها من منع السلع الحيوية وتأمين طرق التهريب. ومن المهم أن نفهم أن الطلب على الأسلحة النارية في هاييتي يرتبط بحاجة الجماعات الإجرامية إلى إنفاذ الاتجار غير المشروع بالمخدرات، حيث أن البلد لا يزال وجهة عبور، ولا سيما للكوكايين والقنب. ومن أجل اتخاذ إجراءات فعالة ضد الاتجار بالأسلحة والذخائر في هاييتي، سيكون من الضروري إنفاذ ضوابط أكثر صرامة على الحدود في هاييتي وخارجها، وتحسين آليات الحظر البحري بشكل كبير، وتعزيز القدرات على جمع وتحليل واستخدام البيانات المتعلقة بمصادرة الأسلحة النارية. ومن المهم بالمثل تعزيز نظام مراقبة الأسلحة النارية في هاييتي وقدرة العدالة الجنائية على إنفاذه، فضلا عن تمكين المؤسسات الهايتية من كشف الاتجار بالأسلحة النارية والجرائم ذات الصلة والتحقيق فيها ومقاضاة مرتكبيها، بما في ذلك من خلال تعاون أكثر مباشرة وفعالية مع البلدان المجاورة.

وفي الأسبوع الماضي، وبينما كان مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يوسع نطاق فريقه في الميدان، انضم خبراء من مقرنا الرئيسي ومن المنطقة إلى فريق المكتب في هاييتي لدعم برامجننا على الحدود البرية في بيلادير وميناء ومطار بور أو برانس. وأفادوا بوجود تعاون ممتاز مع سلطات الجمارك والشرطة والمطارات والموانئ في هاييتي، والتي شاركت بشكل كامل في تصميم تدخلات المكتب. ونعمل معهم لإنشاء وحدة مشتركة لمراقبة المطارات والموانئ، ستجمع بين مسؤولين من الجمارك والشرطة من أجل فهم أفضل للتدفقات غير المشروعة وتحسين فعالية عمليات الحظر. ويبدأ التدريب الشهر المقبل، والمعدات في طريقها للوصول بالفعل. ومما يثلج صدورنا التزام شرطة الحدود وسلطات الموانئ وخفر السواحل في هاييتي، وجميعهم يعملون بمعدات محدودة في ظل ظروف أمنية متقلبة. ويحدوني الأمل في أن نتمكن من إبلاغ المجلس بالتقدم المحرز في تقريرنا المقبل في غضون ثلاثة أشهر.

وأى تدابير لمراقبة الأسلحة ومصادرة المخدرات في هاييتي يجب أن تقتزن بتحسين الشفافية المالية والمساءلة. وكما أفاد فريق الخبراء

العرض الموجز إلى إقناع المجلس بأن الوقت قد حان لتقديم المعونة التي تم الوعد بها وإقرارها.

كما أنها هاييتي التي مرت بأحداث عام 1804 التي تعبر عن نفسها من خلالي؛ إنهم الوطنيون الذين يبقون في البلد رغم كل الصعاب، مصممين على تغيير الوضع؛ إنهم أولئك الذين يعملون معاً لجلب المياه إلى أراضيهم من أجل تحسين ظروفهم المعيشية. تلك هي هاييتي التي تواصل البناء والأمل والبقاء كريمة. ويجب أن ندعم قضيتها.

ويحدوني الأمل في أن يترجم مجلس الأمن أقواله إلى أفعال قريباً. وأود أن أؤكد للمجلس أن المجلس الانتقالي الأعلى، مدفوعاً بنزعة قومية لا لبس فيها، مستعد لدعم أي مبادرة للأمم المتحدة من شأنها تمكين شعب هاييتي من استئناف مسار حياته الطبيعي.

وينتظر قطاع كبير من السكان يتألفون من الضحايا الحقيقيين القوات الأجنبية التي ستدعم الشرطة الوطنية الهايتية. ولئن كان صحيحاً أن تدخلات هذه القوات لا يمكن أن تكون تمييزية، فإن جهودها يجب أن ترسل على الفور إشارات واضحة بالحماية إلى ضحايا النشاط المدمر لرجال الأعمال الذين، أقل ما يقال عنهم، أنهم يحققون أرباحاً من تجارة الأسلحة والذخيرة. وينبغي ألا نسمح بحدوث عكس ذلك، كما حدث في الحالات السابقة.

إن الرغبة في استعادة الأراضي التي تحتلها العصابات لا تكفي. فلا يزال من الضروري أن تنتظر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في إنشاء صندوق كبير لإعادة بناء البنية التحتية للطرق والهيئات القضائية والمستشفيات والمدارس والجامعات والزراعة. وإلا فإننا نخاطر بأن نعيش مجدداً نفس التجربة المأساوية على المدى المتوسط.

وأود أن أعتزم هذه الفرصة لأذكر المجلس بأن جمهورية هاييتي ما فتئت تؤيد التعايش السلمي بين الشعوب أياً كانت عقيدتها. وأؤكد من جديد اقتناعي بأن الناس يجب أن يكونوا قادرين أيضاً على التمتع بحرية بجميع الموارد المشتركة للأراضي التي يتقاسمونها، مع الأخذ في الاعتبار قضايا حماية البيئة. وسواصل المجلس الانتقالي الأعلى

لكن اختطافه بالتأكيد ليس مصادفة. وألتمس بشدة المعذرة من أعضاء المجلس إذا أزعجتهم مداخلتني بأية صورة.

إن كل مواطني هاييتي يمكنهم شرح مآسي حياتهم بتواضع وبساطة. وهم آلاف الأطفال المحرومين من فوائد التعليم، غير القادرين على الذهاب إلى فصولهم الدراسية. وهم المرضى الذين يموتون متأثرين بإصاباتهم، ببساطة لأنه لا يمكن الوصول للمستشفيات. وهم أصحاب المتاجر الذين حُرموا من سبيل رزقهم الوحيد، بعد أن دمرت العصابات بضائعهم ونهبتها وأحرقتها. وهم أي امرأة حامل تموت بسبب اختطاف طبيها أو عدم تمكنه من الوصول إليها جراء حالة انعدام الأمن السائدة. وهم رجال الشرطة الشرفاء الذين يلاحظون، عاجزين، عدم كفاية أعدادهم وندرة الموارد المتاحة لهم، ويشعرون بأنهم مغلوبون على أمرهم بسبب ضعف قوتهم. وهم الآباء الذين يُقتلون، تاركين ذريتهم عرضة لإغراءات المال السهل، مدفوعين بالجوع والعنف. وهم الفتيات والفتيان الصغار الذين اغتُصبوا، وهي تجربة تخلف كدمات في أجسامهم، فيما يفلت مغتصبوهم من العقاب تماماً. وهن النساء اللواتي ينتهي بهن المطاف إلى أن يصبحن بغايا متسكعات في الشوارع يبيعن المتعة لأفراد النخبة ممن يعتبرون أنفسهم فوق القانون والذين يمولون العصابات. وهم شباب الخريجين الذين تتلاشى آمالهم وخططهم للزواج بحثاً عن حياة أفضل، عندما لا يعملون لحساب العصابات الإجرامية التي أصبحت عملاً مربحاً.

إنني أحث المجلس على ألا يظل غير مبالي بإحباطات الشباب العاطلين عن العمل، المحكوم عليهم بالتسول والفساد والفجور والانحراف والنشوة الأثمة للعيش وسط عصابة إجرامية. وفي مواجهة هذا الواقع، يتيح القرار 2700 (2023) بصيصاً من الأمل لشعب غارق في مستنقع انعدام الأمن.

إن كلامي تجسيد لمعاناة هاييتي. ومآسي الشعب ليست كلها متشابهة وليست ذات طبيعة واحدة وليست بنفس الشدة، لكنها تتجلى في نفس الوقت. وهذا التراكم هو الذي يعبر عن مأساة بلدي، المعروضة على المجلس. فليستمع أخيراً إلى صوت الناس. وآمل أن يؤدي هذا

أدلي الآن ببيان بصفتي وزير خارجية البرازيل.

أشكر السيدة ماريا إيزابيل سلفادور، الممثلة الخاصة للأمين العام؛ والسيدة ميرلاند مانينغات، رئيسة المجلس الانتقالي الأعلى؛ والسيدة كاثرين راسل، المديرية التنفيذية لليونيسف؛ والسيدة غادة فتحي والي، المديرية التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على إحاطاتهن. كما أرحب ترحيباً حاراً بالممثلين الدائمين لهايتي وجامايكا والجمهورية الدومينيكية.

نجتمع اليوم بعد اتخاذ قرارين هامين جداً هذا الشهر لمساعدة هاييتي على التصدي لحالتها الأمنية المتردية. وأذن القرار الأول (القرار 2699 (2023)) بنشر بعثة دعم متعددة الجنسيات لمساعدة الشرطة الوطنية الهايتية في مكافحة العصابات وإعادة تهيئة الحد الأدنى من الظروف الأمنية. وجدد القرار الثاني (القرار 2700 (2023)) نظام الجزاءات المفروض على هاييتي، بما في ذلك فرض حظر شامل على الأسلحة. ويجب أن يعلم المسؤولون بشكل مباشر أو غير مباشر عن أعمال العنف أنه ستكون هناك عواقب لأفعالهم. وقد اتخذ القراران بوصفهما استجابة مباشرة لطلبات المساعدة والتعاون المتعددة التي قدمتها هاييتي نفسها. ويحدونا الأمل في أن تبدأ الظروف الأمنية في التحسن قريباً.

ونشيد بالدول الأعضاء التي تطوعت للمساهمة في بعثة الدعم المتعددة الجنسيات في هاييتي. وندعوها إلى الاتفاق بسرعة على قواعد الاشتباك للبعثة وتقديمها إلى المجلس، مما يسمح بنشرها في الوقت المناسب وفقاً للقرار 2699 (2023). ولم يتحدد بعد كيف يمكن لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في هاييتي أن يدعم بشكل أفضل جهود بعثة الدعم المتعددة الجنسيات. ويقوم مكتب الأمم المتحدة بعمل هام في مجالات مثل تعزيز الحوار والإصلاحات الانتخابية وبناء قدرات الشرطة وتحسين نظامي العدالة والسجون وحماية حقوق الإنسان. وسيتعين على البعثة والمكتب التنسيق وإنشاء دينامية مفيدة للطرفين لكفالة تحسن الظروف الأمنية في هاييتي، بما يؤدي إلى تهيئة بيئة تسمح بتطبيق الأوضاع المؤسسية والاقتصادية والاجتماعية.

دعم جميع الجهود الرامية إلى ضمان احترام الاتفاقات والاتفاقيات، مع الدعوة إلى الحوار والسلام والتسامح.

إنني أبلغ من العمر 82 عاماً. وأعلم أن المستقبل أصبح ورائي، ولا أعرف كم تبقى من عمري. ولكنني عازمة على تكريس ما تبقى لي من أيام في هذه الحياة لبناء هاييتي أفضل، مكان أفضل ليعيش فيه جميع الهايتيين. وإذا قرر المجلس الانضمام إلينا في جهودنا، فستكون خطوة في الاتجاه الصحيح.

إن المجلس الانتقالي الأعلى هو نتاج ذلك الاتفاق الاستثنائي المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2022، الذي وحد آلاف الأصوات حول توافق في الآراء على إعادة تشكيل بعض أجهزة الدولة. وتشمل مهامه تقييم التغييرات التي يتعين إجراؤها داخل الإدارة العامة والمشاركة في تشكيل حكومة جديدة والعمل من أجل اعتماد دستور جديد وتشكيل مجلس انتخابي ذي مصداقية. وسيطلب كل ذلك استعادة القانون والنظام. وتوظيف فنيين مؤهلين أمر ضروري إذا كان للمجلس الانتقالي الأعلى أن يحقق أهدافه، لشعب بلده وللعالم على حد سواء، وأن يصل إلى النتائج التي ما فتئ يعمل عليها منذ تعيينه.

ويدعو أعضاء المجلس الانتقالي الأعلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى الانضمام إليهم في عزمهم على استعادة ثقة السكان والانتفاء من وضع خطة لمكافحة اللصوصية المؤسسية التي يجب وضع حد لها، دون مزيد من التأخير، لتصبح مجرد ذكرى سيئة للدولة الهايتية بأسرها. والمجلس الانتقالي الأعلى مصمم على الوفاء بالتزاماته تجاه دولته ويشجع الحوار مع الأطراف السياسية الفاعلة. ولكن حان وقت العمل الآن. ويجب على المجلس أن يقرر إلى أي جانب من التاريخ سينحاز. والمهم هو القيام بالعمل على أكمل وجه وإنشاء حكومة شرعية في البلد واختيار ممثلين منتخبين بحرية في أقرب وقت ممكن في مناخ هادئ موات للاستثمار.

أشكر الأعضاء على السماح لي بمخاطبة المجلس هذا الصباح للإعراب عن شواغل شعب هاييتي والمجلس الانتقالي الأعلى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة مانينغات على إحاطتها.

وندعو المجتمع الدولي إلى النظر إلى هاييتي بوصفها أكثر من مجرد بلد يمر بأزمة وإلى الإيمان بإمكانات شعبها. وللتغلب على الأزمة الراهنة، يجب أن نفعل أكثر من الحد الأدنى المطلوب من أجل هاييتي. وإذا ساعدنا الهايتيين بشكل جماعي من خلال التعاون الذي يركز على التنمية الطويلة الأجل، فمن المؤكد أن بلدهم سيحقق الازدهار في المستقبل.

إن هاييتي بلد ذو تاريخ عريق وثقافة ثرية. وشعبها صامد وكادح. وبمزيد من الدعم من المجتمع الدولي وشعور متجدد بالواجب من جانب القيادة السياسية الهايتية، سيتغلب البلد تدريجياً على تحدياته.

أستأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثلة الخاصة سلفادور على إحاطتها وعلى جهود فريقها المستمرة في هاييتي. وأود أيضاً أن أشكر السيدة والي مديرة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والسيدة راسل مديرة اليونيسف والسيدة مانيغات رئيسة المجلس الانتقالي الأعلى على وجهات نظرن المهمة بشأن الحالة الدينامية في الميدان.

إننا نفهم بوضوح شديد مدى صعوبة عملهن. وكما يتضح من جهود مجلس الأمن خلال الأشهر الأربعة الماضية، يعمل العديد من الأعضاء بجد لدعم عملهن والبناء عليه. ففي تموز/يوليه، جددنا بالإجماع ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هاييتي وعززناها (القرار 2692 (2023)). وفي 2 تشرين الأول/أكتوبر، أصدرنا إذنا بنشر بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات في هاييتي بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة (القرار 2699 (2023)). وفي الأسبوع الماضي، جددنا نظام الجزاءات المفروض على هاييتي (القرار 2700 (2023)). وصوتت الولايات المتحدة مؤيدة لكلا القرارين على وجه التحديد لأن الحالة في هاييتي، كما قالت الممثلة الخاصة للأمين العام في إحاطتها، ما زالت تشهد المزيد من التردّي.

ما فتئت البرازيل تساهم منذ أمد بعيد في الجهود الرامية إلى الحفاظ على السلام في هاييتي، ومن الأمثلة على ذلك قيادة البرازيل للعنصر العسكري لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي لمدة 13 عاماً. وتتيح لنا الخبرة التي اكتسبناها خلال تلك الفترة النظر في فرص تعاون أفضل مع بعثة الدعم المتعددة الجنسيات، وهو ما من شأنه أن يساهم في استقرار هاييتي وتميبتها.

ولا يشك أحد في أن المساعدة الأمنية حاسمة الأهمية وملحة في الظروف الراهنة. غير أن البرازيل تصر على أن بذل جهود متعددة منسقة أمر ضروري للتوصل إلى حل دائم لأزمة هاييتي المتعددة الأبعاد. ويجب أن تقرر المساعدة الأمنية بمساعدة إنمائية قوية، فضلاً عن دعم تعزيز المؤسسات. وهذا أمر ضروري إن أردنا أن نساعد في معالجة الأسباب الجذرية للعنف وعدم الاستقرار والفقر.

ويتطلب إحراز تقدم في استعادة الاستقرار وإرساء أسس أكثر صلابة للتنمية اتفاقاً سياسياً واسع النطاق على الصعيد الوطني. ولا بديل عن أن ينحي القادة السياسيون في هاييتي خلافاتهم جانباً حتى يمكن التوصل إلى اتفاق بشأن إطار موثوق لإجراء الانتخابات. ومن المتوقع أن تهيئ بعثة الدعم المتعددة الجنسيات الظروف الملائمة لحدوث ذلك. وستستخدم فوائدها في مجال الأمن مصالح المجتمع، وليس أي طرف فاعل أو مجموعة سياسية محددة. وتهدف البعثة إلى تهيئة الظروف لكي تعيد هاييتي بناء الحكم الديمقراطي وتستأنف طريقها نحو الازدهار. وبالقيام بذلك، ستسمح باستمرار التعاون الدولي وتعزيزه، كما هو مأمول، مما ييسر تنمية هاييتي.

ما فتئت البرازيل تبذل جهوداً دؤوبة للتعاون مع هاييتي. فبالإضافة إلى منح أكثر من 90 000 تأشيرة إنسانية لمواطنين هاييتيين خلال هذه الفترة الصعبة، صممنا على مواصلة مبادراتنا، حيثما تسمح الظروف، في مجالات مثل الصحة والتعليم وبناء القدرات والتعمير. وفي عام 2023، تبرعت البرازيل بـ 5 000 جرعة من لقاح داء الكلب لحكومة هاييتي من خلال منظمة الصحة للبلدان الأمريكية. وساعدنا أيضاً في تعزيز برنامج التحصين في هاييتي وتبرعنا بسيارات إسعاف وقدمنا منحاً دراسية لتدريب الموارد البشرية.

المتعددة الأوجه التي تشكلها الحالة. ونلاحظ أيضا طلب الممثلة الخاصة زيادة تعزيز قدرة المكتب على المساعدة في زيادة قدرة نظام العدالة على التحقيق في الجرائم الخطيرة ومقاضاة مرتكبيها، ونتفق على أنه ينبغي معالجة تلك المسائل بشكل شامل. وبينما تبدأ كينيا الاستعدادات للنشر المحتمل لبعثة الدعم الأمني، ينبغي لنا بالتالي أن نواصل مناقشاتنا بشأن أفضل السبل لكفالة أن يكون مكتب الأمم المتحدة المتكامل ملائما للغرض المنشود قبل أن نواصل توسيع ولايته. وفي غضون ذلك، لا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بمعالجة انعدام الأمن في هاييتي، سواء هنا في مجلس الأمن أو على الصعيد الثنائي، ندعو جميع الدول الأعضاء إلى الانضمام إلينا في تلك الجهود.

السيد بيرييس لوس (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): سنظل إكوادور وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تضع في اعتبارها دائما إسهام هاييتي التاريخي في تحقيق الحرية في بلداننا ومنطقتنا، وكذلك في جميع أنحاء العالم. وهل هناك طريقة أفضل لرد الجميل لشعب هاييتي من إظهار التضامن والوحدة الحقيقيين من قبل المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن؟

إنني ممتن على الإحاطة التي قدمتها الممثلة الخاصة للأمين العام لهاييتي، ماريا إيزابيل سلفادور، التي أنهت بعملها على رأس مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هاييتي. وأقدر العروض التي قدمتها المديرية التنفيذية لليونيسف، السيدة كاثرين راسل، والمديرية التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيدة غادة فتحي والي، ورئيسة المجلس الانتقالي الأعلى لهاييتي، السيدة ميرلاند مانيغات. وأنه أيضا بحضور ممثلي الجمهورية الدومينيكية وجامايكا وهاييتي في جلسة اليوم.

خلال المائة يوم الماضية، وبدعم من جميع الوفود، تمكنا في المجلس من اتخاذ ثلاثة قرارات رئيسية بشأن هاييتي. وينبغي ألا نخطئ. فلا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله للتغلب على الأزمات الإنسانية والسياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية في هاييتي. ويجب أن ندعم ونيسر تنفيذ القرارات التي اتخذناها. ولذلك، أود أن أثير سبع نقاط سيكون من الضروري إحراز تقدم بشأنها بصورة متزامنة.

وكما ذكر الأمين العام، فإن تحسين الحالة الأمنية في هاييتي أمر ضروري لإحراز تقدم نحو إجراء الانتخابات ولتمكين البلد من تحقيق النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الأزمة الإنسانية. وتهدف بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات إلى دعم الشرطة الوطنية الهايتية أثناء عملها على تحسين الأمن في هاييتي. إن الفروق في الولاية بين بعثة سياسية خاصة تابعة للأمم المتحدة وبعثة غير تابعة للأمم المتحدة تركز على الأمن واضحة، ولكن هناك صلة مباشرة بين نجاح مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هاييتي ونجاح بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات. وإذا نجحت بعثة الدعم في دعم الشرطة الوطنية الهايتية وفي تحسين البيئة الأمنية في هاييتي، فإن جهود المكتب ستحقق نجاحا أكبر في تنفيذ ولايته وسيكون لعمله تأثير أكبر. وفي الوقت نفسه، نردد دعوة الممثلة الخاصة للأمين العام إلى التعاون الوثيق بين المكتب وبعثة الدعم الأمني، الأمر الذي سيساعد على تيسير عمل بعثة الدعم، مما يمكن من تحسين الحالة الأمنية. ومن شأن هذه الحلقة الحميدة أن توفر فترة راحة جديرة بالترحيب من التحديات التي لاحقت هاييتي في السنوات الأخيرة.

ونرحب مرة أخرى باستعداد كينيا لقيادة بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات ونتعاون مع آخرين في المجتمع الدولي لدعم نشر البعثة ووضع آليات لمنع ومعالجة الانتهاكات أو التجاوزات المحتملة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيان. ولا يتوقف النجاح العام للبعثة على التعاون مع مكتب الأمم المتحدة فحسب، بل أيضا على إنشاء وتنفيذ آليات فعالة لمعالجة تلك المسائل الخطيرة.

ونواصل أيضا دعوة المجتمع الدولي إلى دعم بعثة الدعم الأمني مباشرة، بما في ذلك عن طريق توفير الأفراد والتمويل والتدريب والدعم العيني. وستتطلب قدرة البعثة على دعم الشرطة الوطنية الهايتية في استعادة الأمن إلى هاييتي، على النحو المنصوص عليه في ولايتها، موارد مستدامة من المجتمع الدولي.

وستتطلب الحالة في هاييتي تركيزنا المستمر ونرحب بالجهود المتواصلة التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المتكامل للتصدي للتحديات

عليها للأمم المتحدة وبعثة الدعم الأمني والشرطة الوطنية الهايتية وقواتها المسلحة. وبالاقتزان مع تلك التدابير، يجب تحديث قدرات إدارة الأسلحة والذخائر من أجل منع تحويلها إلى جهات فاعلة غير مأذون لها.

سابعاً، يجب على المجلس، بالتآزر مع الكيانات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، أن يسهم بطريقة متكاملة في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ولذلك ينبغي له أن يواصل دعم العمل التقني لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تعزيز مراقبة الحدود والموانئ وتتبع التدفقات المالية غير المشروعة.

أخيراً، أشدد على أن هاييتي لا تزال تمثل اختباراً وجودياً لمصادقية مجلس الأمن والأمم المتحدة. واليوم، يجب أن ننقل من مرحلة المداولات إلى مرحلة العمل. وقد جهزنا أنفسنا بالتأكيد بأدوات قيمة في الأشهر القليلة الماضية. ويجب علينا الاستفادة منها الآن. ولا يمكن لشعب هاييتي أن ينتظر أكثر من ذلك.

السيد المحمود (الإمارات العربية المتحدة): أشكر السيدة سلفادور، الممثلة الخاصة للأمن العام؛ والسيدة راسل، المديرية التنفيذية لليونيسف؛ والسيدة والي، المديرية التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ والسيدة مانيغات، رئيسة المجلس الانتقالي الأعلى، على الإحاطات. وأرحب بمشاركة ممثلي هاييتي والجمهورية الدومينيكية وجامايكا في هذه الجلسة.

يؤسفنا بشدة أن الحالة في هاييتي مستمرة في التدهور، لا سيما من حيث تفاقم الأوضاع الأمنية والاقتصادية والإنسانية. وكما ذكر القادة في منطقة البحر الكاريبي، لا يجب أن نعتاد الوضع الراهن في هاييتي أو أن نتهاون في جهودنا لمعالجته. وبناء على ذلك، تود دولة الإمارات تسليط الضوء على عدة نقاط.

يجب أن نواصل التركيز على التصدي للعنف المتنامي وانعدام الأمن في هاييتي. ويشمل هذا وقف ومنع العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس وإيلاء اهتمام خاص لأوضاع الأطفال. فكما سمعنا من المديرية التنفيذية راسل، يعاني الأطفال من وطأة الأزمة الأمنية،

أولاً، يجب أن ندعم جهود مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هاييتي من أجل دعم وتعزيز التقدم في الحوار السياسي بين الهايتيين وفي تنفيذ ما كان مخططاً له في الوثيقة المعروفة باسم "توافق الآراء الوطني من أجل تحقيق انتقال شامل للجميع وإجراء انتخابات شفافة"، الموقعة في 21 كانون الأول/ديسمبر، والتي تقترب الذكرى السنوية الأولى للتوقيع عليها. ويعني ذلك تحديداً تعزيز إعادة إنشاء المؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون، بما في ذلك من خلال الآليات الانتقالية المخطط لها وبمشاركة المرأة في الحياة السياسية على جميع المستويات.

ثانياً، يجب على المجتمع الدولي أن يعجل بجهوده لدعم هاييتي في المسائل القضائية والجزائية من أجل توسيع نطاق مكافحة الفساد والإفلات من العقاب مع تحسين القدرة على حماية حقوق الإنسان والتمسك بها.

ثالثاً، يجب أن نستفيد من لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 2653 (2022) بشأن هاييتي لتحديث قائمة الأشخاص والكيانات الرئيسيين المسؤولين عن الأعمال الإجرامية المشمولة في نطاق القرارين 2653 (2022) و 2700 (2023)، وبالتالي توسيعها بسرعة وبشكل كاف.

رابعاً، ندعو البلدان القادرة على تكثيف نشر المعونة الإنسانية وتقديم التعاون الاقتصادي والاجتماعي مع هاييتي إلى أن تفعل ذلك من أجل تخفيف وطأة انعدام الأمن الغذائي الحاد، ومن ثم تلبية توصيات منظومة الأمم المتحدة.

خامساً، نشجع الدول القادرة على المساهمة بالأفراد والوسائل المالية والمادية اللازمة لنشر بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات في هاييتي على أن تفعل ذلك، وفقاً للقرار 2699 (2023)، مع الإشارة على وجه الخصوص إلى الفقرة 7 التي تطلب أن يكون لدى المشاركين خبرة وتدريب مخصصان في مجال حماية الطفل وفي منع العنف الجنسي والجنساني والتصدي لهما بطريقة تركز على الضحايا.

سادساً، يجب على الدول أن تتخذ التدابير اللازمة لمنع تهريب أو بيع أو نقل الأسلحة إلى هاييتي، فيما عدا الاستثناءات المنصوص

وختاماً، نشدد على أن معالجة الأوضاع الأمنية والسياسية عبر بذل هاييتي والمنطقة والمجتمع الدولي جهوداً مكثفة وشاملة، سيسهم في تحسين الأوضاع الإنسانية المتردية في هاييتي، ومنها انعدام الأمن الغذائي والمائي، وانتشار الفقر، وانكماش الاقتصاد، وكذلك التحديات المرتبطة بالتغير المناخي، والتي تقاوم هذه الأوضاع وتزيد من عدم الاستقرار.

إن وجود دولة مستقرة وقوية وقادرة على حماية قيمها وتقاليدها وسيادتها واستقلالها هي مبادئ أساسية يحق لكل شعوب العالم التمتع بها، بما في ذلك شعب هاييتي. ولهذا، يتعين على هذا المجلس والمجتمع الدولي مواصلة تقديم الدعم لشعب هاييتي، لتحقيق رؤيته في إحلال السلام والاستقرار والازدهار في هاييتي.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أشكر الممثلة الخاصة للأمن العام، ماريا إيزابيل سلفادور، والمديرتين التنفيذيتين لليونيسف ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيدة كاثرين راسل والسيدة غادة فتحي والي، على التوالي، على إحاطاتهم. وأود أيضاً أن أرحب برئيسة المجلس الانتقالي الأعلى، السيدة ميرلاند مانينغات، في جلسة اليوم وأن أشكرها على بيانها الشخصي. وأرحب أيضاً بالمثلث الدائمين للجمهورية الدومينيكية وجامايكا وهاييتي.

لا تزال الحالة في هاييتي تبعث على القلق. إن العنف الذي ترتكبه العصابات ضد المدنيين غير مقبول ويغرق البلد في المزيد من الفوضى كل يوم. وفي ضوء ذلك، من الواضح أن العدد المتزايد من جماعات الدفاع عن النفس ليس هو الحل، لأن ذلك لن يؤدي إلا إلى زيادة تقاوم دورة العنف في المجتمع الهايتي. وعلاوة على ذلك، ندين الهجمات التي تشنها العصابات على قوافل المعونة الإنسانية. لقد زادت فرنسا مساعداتها الإنسانية في عام 2023 إلى ما يزيد على 12 مليون يورو. ويجب ضمان إمكانية الوصول الآمن بدون عوائق إلى الأشخاص الضعفاء وسلامة العاملين في المجال الإنساني. ويجب اتخاذ تدابير لمساعدة وحماية النساء والشباب المعرضين لمخاطر خاصة، كما ذكر سابقاً.

حيث تواصل العصابات تجنيدهم، مستغلةً عدم وجود مساحات آمنة لهم وعدم تمكن التلاميذ من الحصول على التعليم بسبب خطورة الأوضاع، الأمر الذي يستوجب إعطاء الأولوية لمعالجة التحديات الأمنية في البلد.

وعليه، نرحب باعتماد المجلس هذا الشهر القرار 2699 (2023) الذي يأذن بنشر بعثة دعم أمني متعددة الجنسيات، بالتنسيق الوثيق مع الشرطة الوطنية في هاييتي، للتصدي لعنف العصابات. إن هذه الخطوة الهامة يجب أن يرافقها نهج شامل، يتضمن كافة الجهات الفاعلة ويضمن التنسيق بين مختلف الجهود المبذولة في البلد. ونحن نرى، على سبيل المثال، أن التنسيق الوثيق مع هيئات الأمم المتحدة الموجودة على الأرض، ومنها مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هاييتي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وفريق الخبراء، أمرٌ ضروري لتحقيق نتائج متسقة.

نعرب عن قلقنا إزاء عدم إحراز تقدم ملموس على المسار السياسي، الأمر الذي يقتضي التركيز على هذا المسار بالتزامن مع الجهود المبذولة على الصعيد الأمني. وعليه، ندعو مجدداً جميع الجهات الفاعلة إلى الانخراط بحسن نية لتحقيق توافقٍ سياسي شامل، بقيادة وملكية هاييتية. وندعم في هذا الصدد، الجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هاييتي والدور الهام الذي تضطلع به الجماعة الكاريبية للدفع نحو تحقيق هذا الهدف. ونؤيد ما ذكره فريق الشخصيات البارزة التابع للجماعة بضرورة تركيز جميع الجهات الفاعلة على وضع مصلحة الشعب الهايتي كأولوية.

وأخيراً، يتعين علينا دعم تدابير منع ومكافحة تهريب وانتشار الأسلحة والتحويلات غير المشروعة للأموال، حيث تؤدي هذه الأنشطة إلى زيادة تقويض الاستقرار في هاييتي والمنطقة بأكملها. ونرحب في هذا السياق، باعتماد المجلس الأسبوع الماضي قراراً لتجديد تدابير الجزاءات التي تستهدف العصابات في هاييتي ومصادر تمويلها، ولفرض حظر كامل على الأسلحة. ونقدر هنا جهود مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في بناء قدرات هاييتي على مكافحة الفساد.

الأمم المتحدة المتكامل في هاييتي في الاضطلاع بولايتها. ونعرب عن شكرنا للسيدة كاثرين راسل، المديرية التنفيذية لليونيسيف؛ والسيدة غادة فتحي والي، المديرية التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ والسيدة ميرلاند مانيغات، رئيسة المجلس الانتقالي الأعلى، على المعلومات المحدثة التي أطلعونا عليها.

ونرحب بمشاركة الممثلين الدائمين للجمهورية الدومينيكية وهاييتي وجامايكا في جلسة اليوم.

نلاحظ بقلق شديد أن الحالة السياسية في هاييتي لا تزال صعبة. إن تنفيذ اتفاق التوافق الوطني المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2022، بشأن انتقال شامل للجميع وعقد انتخابات شفافة، يجاهد لتحقيق نتائج مقنعة وإيجابية. ونشير أيضا إلى أن الحوار مستمر بين رئيس الوزراء أرييل هنري والأطراف السياسية الموقعة وغير الموقعة على الاتفاق أملا في التوصل إلى توافق أوسع في الآراء بين أفراد الطبقة السياسية. ونكرر دعوتنا لجميع أصحاب المصلحة في هاييتي إلى المشاركة البناءة في ذلك الحوار بغية تمهيد الطريق لإجراء انتخابات عادلة ونزيهة وشفافة وموثوقة. ونرحب بأفاق زيادة مشاركة الشباب والنساء في الحوار بين الهايتيين. ولا نزال مقتنعين بأن الهايتيين أنفسهم هم وحدهم القادرون على تشكيل مستقبلهم.

ونشيد ببلدان الجماعة الكاريبية على دعمها المستمر لهاييتي، بما في ذلك من خلال إسهام مجموعة الشخصيات البارزة في تيسير الحوار السياسي. وبناء على ذلك، نحيط علما بالاتفاق المبرم في كينغستون في حزيران/يونيه ونتابع باهتمام تنفيذ أهدافه الحاسمة لكسر الجمود السياسي الحالي.

ويدرك الأعضاء الأفارقة الثلاثة الحاجة إلى معالجة الحالة الأمنية، التي تدهورت بشدة منذ صدور أحدث تقرير للأمن العام (انظر S/2023/768). فالعصابات تواصل توسيع نطاق سيطرتها على بورت أو برنس والمناطق المحيطة بها، مع تزايد أعمال القتل والاعتقالات والجرائم البشعة وعمليات الاختطاف والاعتصاب وغيرها من أشكال العنف الجنسي. كما أن تزايد عدد الشباب الذين ينجرون

ونظرا للتدهور المستمر للحالة، ترحب فرنسا بعمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هاييتي، في ظل ظروف بالغة الصعوبة. ونرحب أيضا باتخاذ القرار 2699 (2023) الذي يأذن بنشر بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات في هاييتي لمساعدة الشرطة الوطنية الهايتية. ونرحب بتصميم كينيا الراسخ على قيادة البعثة ونشيد بالبلدان التي أعلنت عن إسهاماتها. يبين ذلك الالتزام الرغبة في تقديم المساعدة التي تحتاج إليها هاييتي بشدة على وجه السرعة. وقد تعهدت فرنسا بالفعل بدعم الشرطة الوطنية الهايتية من خلال المساهمة بمبلغ 1,1 مليون يورو في عام 2023، وتدعو فرنسا جميع الدول إلى تزويد بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات والشرطة الوطنية بكل الدعم الذي تحتاجان إليه.

وترحب فرنسا أيضا باتخاذ القرار 2700 (2023) الذي يجدد نظام الجزاءات ويوسعه على وجه الخصوص ليشمل حظرا على توريد الأسلحة. ونود أن نعمل على فرض جزاءات على أي أشخاص يشكلون تهديدا جديدا للسلام في هاييتي.

أخيرا، أود أن أذكر الأعضاء بأنه يجب على البلد أن يلتزم التزاما راسخا بإجراء حوار سياسي شامل للجميع من أجل حل الأزمة المتعددة الأبعاد في هاييتي في الأجل الطويل. تؤيد فرنسا جهود رئيس الوزراء أرييل هنري وعمل المجلس الانتقالي الأعلى، كما أبلغنا به اليوم، في السعي إلى التوصل إلى اتفاق سياسي يرمي إلى تنظيم انتخابات حرة ومفتوحة واستعادة المؤسسات السياسية والحكم الرشيد في البلد. ونؤيد أيضا الجماعة الكاريبية في جهود الوساطة التي تقوم بها. إن جلسة اليوم تدل على دعمنا الراسخ لهاييتي. ونود أن نبلغ شعب هاييتي أن بإمكانه الاعتماد على التزام فرنسا بالوقوف إلى جانبه.

السيد أفونسو (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة في المجلس، وهم غابون وغانا وموزامبيق.

نشكر الممثلة الخاصة للأمن العام، السيدة ماريا إيزابيل سلفادور، على إحاطتها. ونؤكد من جديد دعمنا القوي لها ولفريقها في مكتب

ويجب أن نتوحد حول هاييتي وأن نوفر للبلد كل ما يحتاجه من دعم وتضامن في وقت يمر فيه بوحدة من أحلك اللحظات وأصعبها في تاريخه الحديث. وبوصفنا أفرقة، نعيد التأكيد هنا على تضامننا الثابت مع دولة هاييتي الشقيقة.

وتتطلب الحالة الإنسانية أقصى قدر من الاهتمام من المجتمع الدولي للاستجابة للمحنة، بما في ذلك المجاعة والأمراض المعدية.

يستحق شباب الهايتي بديلا عن الاختيار المحتوم بين الانضمام للعصابات أو ركوب البحر هربا من الحياة اليومية التي أصبحت لا تطاق. وتحقيقا لهذه الغاية، نرحب بدعوة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني الحكومة إلى بذل قصارى جهدها في تصميم مشاريع للرعاية الاجتماعية والبنية التحتية تستهدف بطالة الشباب وإيصال إمدادات الغذاء والماء وإعادة تأهيل مراكز الشرطة. وهذا إجراء في الاتجاه الصحيح وسيجلب الأمل للمجتمعات المحلية الأكثر ضعفا.

ومن الضروري أيضا دعم خطة الطوارئ الإنسانية بالمستوى اللازم من الموارد لكفالة عملها بفعالية وتمكن جميع المحتاجين إلى هذه المساعدة المنقذة للحياة من الحصول عليها، بمن فيهم عشرات الآلاف من النازحين داخليا والعائدين. ونكرر نداءنا إلى البلدان الشريكة من أجل تمويل الصندوق المتعدد المانحين الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والذي تقدر احتياجاته خلال العامين الأولين بنحو 28 مليون دولار.

في الختام، يؤكد الأعضاء الأفارقة الثلاثة مجددا تضامنهم القوي مع شعب هاييتي الشقيق وتصميمهم الراسخ على الوقوف إلى جانبه. ونشجع جميع الأطراف السياسية الفاعلة على إعطاء أولوية عليا للحوار والتشاور بغية التغلب على خلافاتها من أجل استعادة السلام والأمن والاستقرار في هاييتي.

السيدة شينو (اليابان) (تكلمت بالإنكليزية): أعرب عن تقديري للملاحظات الثاقبة التي أدلت بها الممثلة الخاصة للأمن العام، السيدة سلفادور. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني للسيدة راسل والسيدة والي والسيدة مانيغات على إحاطاتهن الزاخرة بالمعلومات وأن أرحب ترحيبا حارا بممثلة هاييتي، فضلا عن ممثلي الجمهورية الدومينيكية وجامايكا.

إلى صفوف العصابات نتيجة لعدم وجود بدائل اقتصادية مجدية ومستدامة يثير قلقا بالغا.

وفي هذا الصدد، نرحب باتخاذ القرار 2699 (2023) المؤرخ 2 تشرين الأول/أكتوبر، الذي يأذن بنشر بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات في هاييتي، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، لدعم جهود الشرطة الوطنية الهايتية في مكافحة العصابات. ونشيد بقرار كينيا تولي قيادة القوة بغية تقديم دعم ثابت وفعال لشعب هاييتي، وهي عضو هام في المنطقة السادسة للقارة الأفريقية. وندعو جميع الشركاء إلى المساهمة في قوة الدعم الأمني. ونرحب بأن دول الجماعة الكاريبية أعربت بالفعل عن استعدادها للانضمام إلى ذلك الجهد.

وندعو إلى تفعيل القوة ونشرها في الميدان في أقرب وقت ممكن لتمكين دولة هاييتي من استعادة السيطرة على كامل الإقليم وضمان حماية السكان المدنيين.

وكما سبق تأكيده، فإن الجهود الرامية إلى معالجة الحالة الأمنية والسياسية في هاييتي يجب أن تقتزن بجهود أخرى، بما في ذلك تعزيز الجهود الرامية إلى النهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وسيساعد ذلك في استعادة الأمل والاستقرار وضمان مستقبل أفضل لهاييتي. ويجب على جميع أصحاب المصلحة في هاييتي، بدعم من المجتمع الإقليمي والدولي، أن يوحدوا جهودهم بغية معالجة جميع أبعاد الأزمة في البلد.

ولتقويض أسس العصابات المنظمة، يظل من الأهمية بمكان قطع الروابط التي تحتفظ بها مع المجال السياسي ومنع وصولها إلى التدفقات المالية غير المشروعة. ولذلك، نرحب بالمساعدة التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى السلطات الهايتية في مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وتعزيز قدرات التحقيق والملاحقة القضائية وإصدار الأحكام في جرائم الفساد والجرائم الاقتصادية وغسل الأموال، فضلا عن الجهود الرامية إلى إدماج هاييتي في المشاريع الإقليمية لتفكيك شبكات الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين النشطة في البلد وفي المنطقة وتعطيلها وتقديم أعضائها إلى العدالة.

ومن الضروري أن نعزز جهاز الشرطة والمؤسسات الإصلاحية ونظم العدالة من أجل استعادة سيادة القانون. ويجب أن يكون المجتمع نفسه، فضلا عن مؤسساته، قادرا على الصمود. ويشكل إنشاء لجنة للسلام والوساطة أحد التدابير الملموسة التي يمكن اتخاذها لإعادة الاستقرار إلى المجتمع الهايتي. ونأمل أن يشارك شعب هاييتي بفعالية، بما في ذلك النساء، في مجتمعاته المحلية وشبكات الاجتماعية وأن يتمكن من الاضطلاع بدور حيوي في جهود الوساطة وبناء السلام وغيرهما من الجهود.

وتشيد اليابان بتعاون مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هاييتي وفريق الأمم المتحدة القطري في دعم الجهود التي يبذلها الهايتيون أنفسهم. ويشجعنا أيضا تعاونهما الوثيق مع المنظمات الإقليمية، من قبيل منظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية، التي ستسفر قدرتها على تشاطر المعارف والخبرات عن تحقيق قدر أكبر من التآزر وإحداث تأثير أكثر فعالية. وتلتزم اليابان التزاما كاملا بدعم الجهود التي تبذلها هاييتي وبالعامل معها ومع المجتمع الدولي حتى تتمكن هاييتي من تحقيق الأمن والاستقرار على المدى الطويل.

السيد هاوري (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الممثلة الخاصة ماريا إيزابيل سلفادور، والسيدة كاثرين راسل، المديرية التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والسيدة غادة فتحي والي، المديرية التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على إحاطاتهن. وأتوجه بالشكر أيضا إلى السيدة ميرلاند مانينغات، رئيسة المجلس الانتقالي الأعلى، كما أرحب بمشاركة ممثلي الجمهورية الدومينيكية وجامايكا في جلسة اليوم.

لقد أكد الأمين العام استمرار تدهور الحالة الأمنية في البلد وبلوغ انتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزاتها مستويات مفرجة. ومما يبعث على القلق بوجه خاص انتشار عنف العصابات خارج بورت أو برنس، لا سيما في مقاطعة أرتيبونيت ومقاطعة الوسط، الذي تصاحبه بصورة دائمة تقريبا أعمال العنف الجنسي والجنساني. إن صرخات هاييتي طلبا للمساعدة تعلق وتزداد يوما بعد يوم. وفي ذلك الصدد، أود أن أبرز ثلاث نقاط.

يساورنا قلق بالغ إزاء استمرار أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها العصابات، فضلا عن ظهور جماعات القصاص الأهلية. ويقوض ذلك إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، بما فيها المياه والغذاء والرعاية الصحية، ويزيد من تدهور الحالة الإنسانية. وفي هذا الصدد، يسرنا أن المجلس تمكن من الاجتماع والإذن بنشر بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات في هاييتي لدعم جهود الشرطة الوطنية الهايتية. ونأمل أن يعيد نشر القوة إحلال الأمن في هاييتي وأن يهيئ الظروف الأمنية المواتية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة.

ولكي تتجح البعثة، يتحتم أن يكون لدى البلدان المشاركة فهم عميق لولايتها وللحالة على أرض الواقع. ومن المهم أيضا وجود هيكل مناسب للقيادة والعمليات. وندعو الدول الأعضاء مرة أخرى إلى الإسهام وتشاطر تجاربها وخبراتها لضمان أن تكون البعثة مستعدة جيدا. ومن جانبها، ستعاون اليابان أيضا بنشاط مع المجتمع الدولي ولن تدخر وسعا لضمان التسيير الفعال والناجح للبعثة.

وتعتقد اليابان أنه بالتوازي مع الجهود المبذولة للنشر السريع للبعثة، من الضروري أيضا مواصلة تعزيز قدرة الشرطة الوطنية الهايتية وتقديم المساعدة الإنسانية لشعب هاييتي.

وفي ضوء تدهور الحالة في هاييتي، ما فتئت اليابان تدعم الشرطة الوطنية الهايتية وقد قدمت مساعدات إنسانية بلغت قيمتها 12 مليون دولار خلال العام الماضي.

وأود هنا أنؤكد أن السلام والأمن المستدامين في هاييتي لا يمكن تحقيقهما إلا على يد شعب هاييتي نفسه. ولذلك من الأهمية بمكان أن تتخرط جميع الجهات المعنية في هاييتي في الحوار وتتحدى بالحكمة وتتفق على سياسات لإيجاد الحلول الأمنية وإجراء الإصلاحات الدستورية والانتخابية. وفي ذلك السياق، نرحب بعزم المجلس الانتقالي الأعلى أن يواصل المشاركة في الحوار بين الهايتيين لتوسيع نطاق توافق الآراء وتنتقل إلى أن نشهد إحراز المزيد من التقدم.

وأود أيضا أنؤكد أنه من المهم عند بناء مؤسسات قادرة على الصمود من أجل تحقيق السلام والأمن أن نكفل استدامتها.

الخدمات الأساسية. ويعاني ما يقرب من نصف السكان من مستوى حرج من انعدام الأمن الغذائي، وتشير التوقعات بالفعل إلى أن تلك الأرقام ستزداد في عام 2024. وستواصل سويسرا الوفاء بتعهداتها في الميدان، لا سيما في مقاطعة الجنوب، وتدعو المجتمع الدولي إلى أن يواصل تركيزه على هاييتي.

السيدة فرايزر (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية): أقدم بالشكر أيضا إلى الممثلة الخاصة سلفادور والمديرة التنفيذية راسل والمديرة التنفيذية والي والسيدة مانيفات على إحاطاتهن. وأرحب بمشاركة ممثلي هاييتي وجامايكا والجمهورية الدومينيكية في مناقشة اليوم.

وكما سمعنا من مقدمات الإحاطات، أشارت التقارير خلال الأشهر الثلاثة الماضية إلى زيادة في عمليات القتل العشوائي والاختطاف والاعتصاب والاعتداءات على عدة أحياء كانت تعتبر آمنة في السابق. وزادت الجرائم الكبرى بمعدلات غير مسبقة، لا سيما في المقاطعة الغربية ومقاطعة أرتيبونيت. وقد قُتل ما يقرب من 500 3 شخص واختُطف 1 800 آخرون هذا العام وحده، ومن بينهم أعداد كبيرة من النساء والأطفال. ويجب أن يكون اتخاذ قرار مجلس الأمن 2699 (2023) الذي يأذن ببعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات في هاييتي لتقديم الدعم للشرطة الوطنية الهايتية بمثابة شريان حياة لهاييتي من حيث وقف أعمال العنف المتصاعدة. ونشيد بجميع الدول الأعضاء التي تعهدت بتقديم الدعم للبعثة. ونردد أيضا ما قاله الأمين العام بأن البعثة يجب أن تنقيد بأعلى معايير السلوك والانضباط في عملها، استنادا إلى بروتوكولات واضحة لحقوق الإنسان، وأن تتضمن آليات رقابة فعالة، حسبما يقتضي القرار.

ويشكّل تحقيق استقرار الحالة الأمنية خطوة حاسمة نحو معالجة الأزمة المتعددة الأبعاد التي تعيشها هاييتي. ولا غنى عن التوصل إلى اتفاق سياسي واسع النطاق لاستعادة المؤسسات الديمقراطية من خلال إجراء انتخابات ذات مصداقية وتشاركية وشاملة للجميع سعيا للنهوض بالاستقرار والحكم الرشيد وسيادة القانون في هاييتي. وتدعو الجهات المعنية في هاييتي إلى تحية خلافاتها جانبا. فعليها الالتزام بإجراء

أولا، بيعث الإذن بنشر بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات في هاييتي برسالة تضامن قوية من مجلس الأمن. ونأمل أن تتمكن البعثة من بدء عملها بسرعة ونشجع جميع الجهات الفاعلة المعنية على تمكينها من الاضطلاع بولايتها بفعالية. وسيضطلع نظام الجزاءات الذي جده المجلس من فوره، بالإضافة إلى الحظر المعزز على توريد الأسلحة المرتبط به، بدور أساسي في ذلك الصدد. ويجب أيضا إصلاح القطاعين القضائي والإصلاحي حتى تتمكن البعثة من تقديم كامل الدعم للشرطة الوطنية الهايتية وإعطاء زخم متجدد لمكافحة الإفلات من العقاب.

ثانيا، يعتمد مستقبل البلد على حماية أطفاله. وهنا نرحب سويسرا بكون هذه المهمة أصبحت الآن جزءا لا يتجزأ من ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هاييتي. فقد أصبح الشباب في هاييتي أكثر ضعفا من أي وقت مضى جراء عدد الانتهاكات الخطيرة التي يتعرض لها الأطفال وانعدام الآفاق الاقتصادية والاجتماعية. والمدارس مغلقة؛ ومرة أخرى لم يُحدد بعد موعد بدء العام الدراسي؛ والعصابات تعيث فسادا. وفي مواجهة العنف، ما فتى الأطفال يلجأون، مع أسرهم أو بدونها، إلى مخيمات مؤقتة. ونؤكد أيضا أن التعاون مع هيئات الأمم المتحدة في الميدان ذو أهمية بالغة. ونشجع السلطات على الوفاء بمسؤوليتها عن رصد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال والإبلاغ عنها.

ثالثا، لا يمكن أن يكون هناك تحسن دائم في الحالة الأمنية والإنسانية بدون آفاق سياسية. وعليه، يجب أن يستمر الحوار بين الهايتيين، وتدعو جميع الجهات صاحبة المصلحة إلى المشاركة فيه بصورة بناءة. ويتعين الحفاظ على زخم الدعم الإقليمي، تحت رعاية فريق الشخصيات البارزة التابع للجماعة الكاريبية ومن خلال اتصالاته مع جميع الأطراف المعنية. فلن يتسنى تنظيم انتخابات حرة وتشاركية وديمقراطية وتعزيز اندماج هاييتي في المنطقة إلا بالعمل معا إلى جانب بذل الجهود على الصعيد الأمني. وفي الوقت الذي تتزايد فيه النزاعات والاحتياجات الإنسانية في جميع أنحاء العالم، يجب ألا ننسى هاييتي. فعدد المجتمعات المحلية التي يصعب الوصول إليها هناك في تزايد، كما أن انقطاع الإمدادات يهدد إمكانية الحصول على

الإجرامية شاغلا بالغ الأهمية، حيث تستغل العصابات الحالات اليائسة التي يواجهها الشباب الذين لا يحصلون على الغذاء أو الحماية أو التعليم أو الفرص الاقتصادية والاجتماعية. فيجب أن يكون إنهاء ذلك الانتهاك ودعم شباب هاييتي أولوية.

وفي الختام، نتطلع إلى رؤية تقدم نحو نشر بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات في هاييتي. ونأمل أن يبدأ ذلك في عكس مسار العنف وعدم الاستقرار وأن يسمح بإجراء انتخابات ديمقراطية وبناء مستقبل سلمي مزدهر تستحقه هاييتي.

السيدة دوتلاري (ألبانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الممثلة الخاصة للأمن العام، سلفادور، والمديرة التنفيذية لليونيسف راسل، والسيدة والي، المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ورئيسة المجلس الانتقالي الأعلى، السيدة مانيجات، على إحاطاتهم اليوم. ونرحب في هذه الجلسة بممثلي هاييتي والجمهورية الدومينيكية وجامايكا.

لا تزال الحالة المتدهورة في هاييتي تثير قلقا بالغا، على النحو المبين في أحدث تقرير للأمن العام (S/2023/768) ومن قبل مقدمات إحاطات اليوم. وكان اتخاذ مجلس الأمن القرار 2699 (2023) الخطوة الصحيحة التي اتخذها المجتمع الدولي نحو استعادة الأمن وإرساء سيادة القانون الفعالة وإنشاء نظام قضائي قابل للبقاء في هاييتي. فسيادة القانون أمر لا بد منه لتحقيق الحياة الطبيعية في هاييتي. وبالإضافة إلى ذلك، يمثل اعتماد تجديد نظام الجزاءات خطوة هامة أخرى نحو تحقيق تلك الأهداف. ومن هذا المنطلق، تؤيد ألبانيا دعوة الأمين العام مجلس الأمن إلى تعزيز قدرات مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هاييتي حتى يتمكن من تنفيذ ولايته تنفيذًا كاملاً. ونشيد بتعهد كينيا بقيادة بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات في هاييتي والبلدان الأخرى التي التزمت بالإسهام في البعثة. ونضم صوتنا إلى صوت الأمين العام في دعوته إلى التعجيل بنشر البعثة لمكافحة العنف المتصاعد في هاييتي مكافحة فعالة. وتكرر ألبانيا أيضاً دعوة الأمين العام للبعثة إلى التمسك بأعلى معايير الشفافية والسلوك

حوار هادف لتوسيع نطاق توافق الآراء السياسي بغية إعادة إنشاء المؤسسات الديمقراطية.

ونعرب عن إدانتنا لاختطاف الأمين العام للمجلس الانتقالي الأعلى ونطالب بالإفراج عنه فوراً وبدون قيد أو شرط. وسيستلزم تحقيق استقرار الحالة الأمنية في هاييتي دعماً دولياً كبيراً، لا للشرطة الوطنية فحسب، بل وللمؤسسات الإصلاحية والنظام القضائي وفي مجالي الرقابة الجمركية وإدارة الحدود. ونشيد بالتجديد الأخير لنظام الجزاءات المفروضة على هاييتي. ونأمل أن يتمكن مجلس الأمن من استخدام تلك الأداة على نحو أفضل من خلال استكمال قائمة الجزاءات التي تضم الكيانات والأفراد المسؤولين عن عدم الاستقرار في هاييتي والذين ينتفعون منه. ويجب على الدول الأعضاء أن تتأكد من تنفيذ الجزاءات على نحو كامل، لا سيما فيما يتعلق بوقف التدفق غير المشروع للأسلحة.

ولا تزال الحالة الإنسانية مزرية. فعنف العصابات يواصل التسبب في تشريد السكان. وقد أجبر أكثر من 200 000 شخص على الفرار من ديارهم ويعيش الكثيرون منهم في ظروف يرثى لها. ولا يزال وصول المساعدات الإنسانية مقيداً. فالقيود المفروضة على حرية تنقل السكان تمنع العديد من الناس من الحصول على السلع والخدمات الأساسية. وانعدام الأمن الغذائي واسع الانتشار ومثير للقلق، حيث يواجه 4.3 ملايين نسمة مستويات من الحاجة الماسة. وندعو المجتمع الدولي إلى زيادة التمويل لخطة هاييتي للاستجابة الإنسانية، التي لا تزال تعاني من نقص حاد في التمويل.

وقد بلغت انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها العصابات مستويات تنذر بالخطر. وكما سمعنا، تتعرض النساء والفتيات بشكل متزايد للعنف الجنسي والجنساني الذي ترتكبه العصابات المسلحة. ونرحب بإنشاء ثلاث شبكات من الوسيطيات وبناءة السلام، وبالجهد المبذولة لوضع خطة عمل وطنية لتنفيذ القرار 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن. ولا يزال الأطفال يواجهون انتهاكات مروعة، بما في ذلك العنف المفرط. ويشكل تجنيد الأطفال من قبل العصابات

ميرلاند مانيغات. ونرحب في هذه الجلسة بممثلي هاييتي والبلدان الأخرى في المنطقة.

ما زالت الحالة في هاييتي بالغة الخطورة. ومعدل الجريمة أخذ في الارتفاع. فمنذ بداية هذا العام، قتل أكثر من 2 400 شخص - أي أكثر من عدد الأشخاص الذين قتلوا في العام الماضي بأكمله. وكثيرا ما تكون إصابات وضحايا تصاعد العنف، الذي أصبح حدثا يوميا في بورت - أو - برانس، من المدنيين. وبالإضافة إلى العاصمة الهايتية، فإن الحالة في مقاطعة أرتيبونيت، حيث وسعت العصابات منطقة سيطرتها، تثير القلق. ونشعر بالجزع إزاء التقارير التي تفيد بأن أطفال المدارس يقعون ضحايا على نحو متزايد لاشتباكات الشوارع بين العصابات. وقد أغلقت واحدة من كل أربع مدارس في هاييتي منذ أن بدأت الحالة في التصعيد في العام الماضي. وتقدر اليونسيف أنه لم يعد بإمكان أكثر من مليون طفل الحصول على التعليم. بل إن الحالة المتعلقة بالرعاية الطبية، فضلا عن الحصول على السلع والخدمات الأساسية، أسوأ. وننوه بالجهود التي يبذلها فرع الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية والمنظمات الإنسانية الأخرى لمساعدة المدنيين. إن الهجمات على قوافل المساعدة الإنسانية ونهب شحناتها أمر غير مقبول.

وقد استرعت مشاكل هاييتي اهتماما خاصا من المجتمع الدولي، يشهد على ذلك اتخاذ قرارين مؤخرا، بشأن تمديد نظام الجزاءات (القرار 2700 (2023)) وبشأن إنشاء بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات في هاييتي (القرار 2699 (2023)). إننا نتابع عن كثب التقدم الذي أحرز في الأعمال التحضيرية لعملية غير تابعة للأمم المتحدة. ونشير إلى أهمية وضع مفهوم عملياتها على النحو الواجب وتقديمه إلى المجلس، بما في ذلك قواعد الاشتباك واستراتيجية الخروج. ونسترعي الانتباه، في الوقت نفسه، إلى الأصوات التي تعرب عن معارضتها للتدخل الأجنبي، سواء داخل البلد أو بين الهايتيين في الشتات. فلا يمكن تجاهلها. ويجب أن تحصل البعثة على إسهام من المجتمع الهايتي. لقد كان تاريخ التدخل الأجنبي في هاييتي سلبيا للغاية في

والانضباط من أجل حماية نزاهة البعثة وكفاءتها، فضلا عن كسب ثقة المجتمعات المحلية.

إن معالجة الحالة الأمنية الراهنة أمر حاسم، ولكن التقدم المستدام على الجبهة السياسية سيتطلب جهودا منسقة من جميع أصحاب المصلحة من أجل إنشاء إطار ديمقراطي قوي. ونعتقد أن الحوار الشامل وتنفيذ الترتيبات الانتقالية شرطان مسبقان حاسمان لاستعادة المؤسسات الديمقراطية من خلال انتخابات شاملة وذات مصداقية. وندعو جميع أصحاب المصلحة إلى تعزيز الوحدة والشمولية، وبالتالي ضمان المشاركة النشطة للنساء والشباب في جميع المداولات ذات الصلة من أجل معالجة الأزمة المستمرة بشكل صحيح. ونشيد بالتزام مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هاييتي بدعم المجلس الانتقالي الأعلى في تعزيز الحوار الوطني بشأن الإصلاحات الأمنية والانتخابية. ونشيد كذلك بالجهود الإقليمية، ولا سيما الدعم الذي تقدمه الجماعة الكاريبية من خلال فريقها للشخصيات البارزة. ويجب على المجتمع الدولي أن يعمل بالتآزر مع السلطات الهايتية لتحقيق الاستقرار الدائم من خلال التعزيز الشامل للشرطة الوطنية الهايتية والقضاء والمؤسسات الإصلاحية، وكذلك من خلال مبادرات لكبح الاتجار بالأسلحة الصغيرة.

وفي الختام، نعيد تأكيد دعمنا للممثلة الخاصة وجميع موظفي الأمم المتحدة في هاييتي على التزامهم، بالنظر إلى الظروف الصعبة. وإذ أن هذه آخر جلسة مقررّة لألبانيا بشأن الحالة في هاييتي، فإننا نأسف لأننا شهدنا تدهور الحالة الذي أبلغ عنه. ويظلّ يحذونا الأمل في أن يتحقق تغيير إيجابي وإصلاح مستدام في هاييتي، بروح الوحدة الوطنية والتضامن والإلحاح، محققا السلام الدائم والأمل لشعب هاييتي.

السيدة إيفستيفينا (الاتحاد الروسي) (تكلت بالروسية): نرحب بمشاركاتكم، السيد الوزير، في جلسة اليوم. ونشكر الممثلة الخاصة للأمم المتحدة ماريا إيزابيل سلفادور على إحاطتها بشأن الحالة في البلد وعملها في مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هاييتي. وقد استمعنا باهتمام إلى السيدة كاثرين راسل والسيدة غادة فتحي والي والسيدة

ونحث الدول الأعضاء على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتصحيح هذا الحالة المؤسفة. إننا على استعداد للنظر في أي مقترحات لتوسيع قائمة الجزاءات على غرار لجنة القرار 2653. ومع ذلك، نعتقد أن من المهم توخي الحذر قدر الإمكان عند إدراج أسماء جديدة في القائمة. وينبغي أن يهدف ذلك العمل إلى تحقيق استقرار الحالة في البلد وليس إلى إجراء ما يسمى بتطهير المشهد السياسي في هاييتي لصالح القادة المدعومين من الغرب. وتدعو روسيا إلى استخدام نظام الجزاءات المفروضة على هاييتي استخداما مدروسا وهادفا دون نسخ ولصق أعمى للتدابير القسرية الانفرادية التي اتخذها عدد من البلدان.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام سلفادور، والمديرة التنفيذية راسل، والمديرة التنفيذية والي، والسيدة مانيجات على إحاطاتهم اليوم. يواصل موظفو الأمم المتحدة وشركاؤهم المحليون القيام بعمل حيوي في هاييتي في ظل أصعب الظروف. كما أرحب بمشاركة ممثلي هاييتي وجامايكا والجمهورية الدومينيكية.

لا تزال المملكة المتحدة تشعر بالقلق إزاء تدهور الحالة السياسية والأمنية في هاييتي، على النحو الذي حدده مقدمو الإحاطات اليوم، وتأثيرها البالغ على شعب هاييتي والمنطقة. تواصل العصابات السيطرة على أحياء بأكملها، حيث تطلق العنان للقتل والحرق والاختطاف وفرض قيود صارمة على الحركة. وتشكل بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات في هاييتي، التي أذن بها المجلس في وقت سابق من هذا الشهر (انظر القرار 2699 (2023))، خطوة مهمة لمساعدة أفراد الشرطة الوطنية الهايتية على معالجة الحالة الأمنية المتدهورة في بلدهم. ونشيد بكينيا والبلدان الأخرى التي تبذل جهودا مكثفة. ولكن هذه البعثة وحدها لن تحل الأزمة المتعددة الأبعاد في هاييتي.

ولا يمكن تحقيق الاستقرار الطويل الأجل في هاييتي بدون إحراز تقدم سياسي يسمح لشعب هاييتي باختيار قاداته القادمين من خلال انتخابات حرة ونزيهة وموثوقة. وتدعو جميع الأطراف السياسية الفاعلة إلى تحيئة خلافاتها جانبا من أجل المصلحة المشتركة والاتفاق على

آثاره. فقد عانت هاييتي أكثر من أي بلد في أمريكا اللاتينية نتيجة للقمع الاستعماري، وحتى بعد حصولها على الاستقلال، كان عليها أن تشيد بحاضرتها السابقة، فرنسا، على حريتها.

إننا مقتنعون بأن التدخل الأجنبي هو أحد العوامل الرئيسية التي تعزز عدم الاستقرار في هاييتي. وقد استخدمت أدوات مختلفة - من النظريات القائمة على العلوم السياسية إلى العقوبات الأحادية الجانب - لنمذجة الفضاء السياسي للبلد وفقا لرغبات العواصم المختلفة. وفي الوقت نفسه، ازداد البلد غرقا في أزمة دولة وشرعية. فلم تكن لهاييتي حكومة منتخبة ديمقراطيا منذ أكثر من ستة أشهر. إن الممارسة الخبيثة المتمثلة في فرض نماذج سياسية منفصلة عن الحقائق المحلية على الهايتيين، مع تجاهل تام للمصالح الوطنية والخصائص الثقافية المحلية، هي التي أدت إلى الأزمة الحالية المتعددة الأبعاد. إننا ندعو إلى تقديم مساعدة دولية مسؤولة إلى البلد، مع التركيز على تسوية سياسية تقوم على أساس الاحتياجات الموضوعية التي يطلبها الهايتيون أنفسهم وعلى إيجاد حلول سياسية مقبولة للخصوم. وبعد مرور أكثر من عامين، لا تزال قضية اغتيال الرئيس الهايتي جوفينيل موز بدون حل، ومن الصعب أن نتصور أنها ستحل، لأن التحقيق فيها يجريه نفس البلد الذي يشته تورط مواطنيه في عملية الاغتيال. وندعو إلى إجراء تحقيق شفاف في تلك المأساة، التي أدت إلى زعزعة استقرار البلد بأسره.

وفيما يتعلق بمسألة الجزاءات، نرحب بموافقة مجلس الأمن في 19 تشرين الأول/أكتوبر على فرض حظر موسع على توريد الأسلحة إلى جميع الجهات غير التابعة للدول في هاييتي (القرار 2700 (2023)). إننا على ثقة من أن ذلك، إلى جانب عمل فريق الخبراء التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2653 (2022) بشأن هاييتي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، سيساعد على تسليط الضوء على مصادر التهريب وجذوره، حيث لم يحرز تقدم كبير في مكافحة النقل غير المشروع للأسلحة الخفيفة إلى هاييتي، بما في ذلك من أكبر منتج للأسلحة في المنطقة، الولايات المتحدة.

يكون لأي جهد خارجي يبذل لمواجهة الأزمة أثر دائم. وفي أعقاب اغتيال الرئيس السابق موزر، شهدت هاييتي فراغا سياسيا لأكثر من عامين، وفشلت مختلف الأحزاب والفصائل حتى الآن في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن ترتيبات الانتقال السياسي ووضع خارطة طريق للانتخابات. وتدعو الصين مرة أخرى جميع الأحزاب السياسية الهايتية إلى المضي قدما على أساس المصالح الأساسية لبلدها وشعبه، وإلى إظهار صدقها ومسؤوليتها بفعالية من خلال الحوار، وإجراء مشاورات سياسية بشعور قوي بالإلحاح، بغية التوصل إلى أوسع توافق ممكن في الآراء بشأن الترتيبات الانتقالية، ومن ثم تهيئة الظروف لإجراء انتخابات وحرّة ونزيهة وشفافة وموثوقة في وقت مبكر. وتتوقع الصين أن يسعى مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هاييتي، بقيادة الممثل الخاص للأمين العام سلفادور، إلى تعزيز الحوار الجامع فيما بين كل الأطراف الهايتية بغية التوصل إلى حل يقوده الهايتيون ويملكون زمامه. وتؤيد الصين هذه الجهود التي يبذلها المكتب. وترحب أيضا بالجهود المتواصلة التي تبذلها الجماعة الكاريبية في تشجيع التوصل إلى حل سياسي للأزمة في هاييتي.

إن كبح العنف المسلح أمر أساسي لإيجاد حل شامل للمسألة المتعلقة بهاييتي. وتأمل الصين أن تسهم بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات في هاييتي، التي أذن القرار 2699 (2023) بنشرها، في استقرار الحالة الأمنية في هاييتي. ويجب على مجلس الأمن أيضا أن يستفيد بشكل جيد من آلية الجزاءات القائمة لردع أنشطة العصابات على نحو فعال. وترحب الصين بإذن المجلس بتمديد نظام الجزاءات المفروضة على هاييتي لمدة عام واحد. ونأمل أن تعمل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2653 (2022) بشأن هاييتي على وجه السرعة لاستعراض قائمة الجزاءات واستكمالها ورصد وضمان التنفيذ الكامل لتدابير الجزاءات.

إن فرض حظر شامل على توريد الأسلحة إلى هاييتي نتيجة مهمة للعمل الذي قام به المجلس مؤخرا. وينبغي لجميع البلدان أن تتخذ قرارات المجلس بحزم، وأن تجفف المصادر التي تحصل منها العصابات الهايتية على الأسلحة والذخيرة. ووفقا للتقرير الصادر مؤخرا

خريطة طريق تلزم جميع الأطراف بالعمل من أجل العودة إلى الحكم المستقر في الأجل الطويل. ونشيد بالجهود المبذولة للتوسط في حوار شفاف بحثا عن التزام حقيقي بالتقدم السياسي.

ولا نزال نسمع من التقارير ما نقشعر لها الأبدان عن استخدام العصابات المسلحة الواسع النطاق للعنف الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب الجماعي، كسلاح لبث الخوف في المجتمعات المحلية. وهناك أيضا تقارير عن تجنيد الأطفال الضعفاء في العصابات. وترحب المملكة المتحدة بتجديد الجزاءات التي تستهدف المسؤولين عن العنف الإجرامي المسلح في هاييتي وداعميه. إننا على استعداد للنظر في فرض المزيد من الجزاءات على العصابات وداعميها المؤثرين للمساعدة في تحقيق مستقبل أكثر استقرارا لشعب هاييتي.

السيد جانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على حضوركم إلى نيويورك لترؤس جلسة اليوم. وأود أيضا أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام سلفادور والمديرة التنفيذية راسل والمديرة التنفيذية والي على إحاطاتهم. وأرحب بممثلي هاييتي والجمهورية الدومينيكية وجامايكا في جلسة اليوم. كما استمعت باهتمام إلى بيان السيدة مانيغات.

في خضم الجمود السياسي الذي طال أمده في هاييتي، وانتشار العنف العصابات، والحالة الإنسانية المتردية على نحو متزايد، فقد أثارت المحنة المأساوية لشعب هاييتي حزن المجتمع الدولي. خلال الأشهر القليلة الماضية، اتخذ مجلس الأمن ثلاثة قرارات بشأن هاييتي (القرارات 2700 (2023) و 2699 (2023) و 2692 (2023))، تقترح وضع أهداف ومبادرات جديدة لتحسين ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هاييتي وتحسين الحالة الأمنية في هاييتي وفرض جزاءات لمكافحة العصابات. وتلك استجابة قوية من المجتمع الدولي للأزمة المتعددة الأبعاد في هاييتي. كما أنها تبين تماما أن حل المسألة المتعلقة بهاييتي لا يمكن إيجاده بمجرد الكلام والجهود المجزأة، بل من خلال اتخاذ إجراءات عاجلة وتدابير متكاملة.

إن تعزيز العملية السياسية أمر أساسي لإيجاد حل شامل لهاييتي. وبدون وجود حكومة شرعية وفعالة وخاضعة للمساءلة، سيصعب أن

الذي اعتمد في 2 تشرين الأول/أكتوبر على أساس الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يأذن بتشكيل ونشر بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات في هاييتي ويعرب عن الدعم للشرطة الوطنية الهايتية فيما تبذله من جهود لاستعادة الأمن والنظام المؤسسي بأسرع ما يمكن.

ونشكر أيضا فريق الشخصيات البارزة، المؤلف من الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، على ما قدمه من مساعدة قيمة لعملية التوصل إلى حل هاييتي للأزمة في ذلك البلد، الذي يستمر تدهوره.

ويمكن للجماعة الكاريبية أن تعول على تعاون بلدي الكامل في جهودها ومساعدتها الحميدة لتعزيز إجراء حوار شامل بين جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة في هاييتي. وبطبيعة الحال، أشكر الأمين العام على تقديم تقريره الأخير عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هاييتي (S/2023/768)، المؤرخ 16 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

وعلى نحو ما يشير التقرير، فإن الحالة الإنسانية تزداد سوءا، وخاصة في العاصمة بورت - أو - برنس، نتيجة للأنشطة الإجرامية التي ترتكبها العصابات المسلحة، التي تسفر عن حدوث مئات من عمليات القتل والإعدام والختف والاعتصاب التي تؤثر على السكان ككل، ولا سيما النساء والأطفال. واستمر ذلك التدهور في الإسهام في هجر قطاعات عديدة من السكان للعاصمة، معرضين رفاههم لخطر أكبر.

ولكن في ظل هذه الصورة القاتمة، من المشجع أن نلاحظ من تقرير الأمين العام أنه بينما لا تزال الحالة الغذائية مقلقة بشدة، لم يعد بعض الناس يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد، بفضل الدعم الإنساني المستمر. ويجدر التنويه بالجهات الفاعلة في المجال الإنساني والجهات المانحة التي عززت الاستجابة في الوقت المناسب لهذه الحالة المعقدة.

والآن، تنتظرنا مهمة هامة تتمثل في تنفيذ القرار 2699 (2023)، الذي نود أن نقر به ونشكر كينيا مرة أخرى على استعدادها لقيادة الدعم الدولي، وكذلك البلدان الأخرى التي قدمت دعمها الملموس من خلال ذلك الجهد المتعدد الجنسيات.

عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فإن التدفق غير المشروع للأسلحة والذخيرة إلى هاييتي يأتي أساسا من الولايات المتحدة. ونحث الولايات المتحدة على تعزيز تدابير المراقبة بشكل فعال، وندعو بلدان المنطقة إلى التعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ولجنة الجزاءات لدعم اهتمام المجلس المستمر بالأعمال ذات الصلة ومراقبتها.

وللمعالجة المسألة المتعلقة بهاييتي معالجة شاملة، يجب إعطاء الأولوية لتحسين الحالة الإنسانية في البلد. وبالإضافة إلى أن هاييتي واقعة في مأزق اقتصادي، فإنها تعاني من أزمة غذائية ولديها عدد كبير من النازحين والفئات السكانية الضعيفة، بمن فيهم النساء والأطفال، الذين يعيشون في أوضاع صعبة. إن شعب هاييتي لم يخلق الفوضى الحالية، ولكنه في نهاية المطاف ضحية لها.

وتشعر الصين بقلق عميق إزاء الحالة الإنسانية المتردية بشكل متزايد في هاييتي، وتدعم الأمم المتحدة والشركاء الدوليين والإقليميين في مواصلة زيادة الاستثمار الإنساني في هاييتي. في الآونة الأخيرة، دعت بعض الدول الإقليمية مواطنيها إلى مغادرة هاييتي بينما تواصل إعادة أعداد كبيرة من المهاجرين الهايتيين قسرا إلى وطنهم. ويساورنا القلق إزاء ذلك الاتجاه وندعو البلدان المعنية إلى التقيد بالقانون الدولي الإنساني وتوفير الحماية الفعالة لحقوق الإنسان للمهاجرين الهايتيين وكرامتهم.

لا يمكن تقديم الاستجابة للأزمة الهايتية بدون دعم المجتمع الدولي ومساعدته، ولكن أساس حل مشكلة هاييتي في نهاية المطاف في أيدي الشعب الهايتي. والصين مستعدة لمواصلة العمل مع المجتمع الدولي لدعم شعب هاييتي في إيجاد الطريق الصحيح لتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة على المدى الطويل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية الدومينيكية.

السيد بلانكو كوندي (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية): أولا، نود أن نعرب عن تقدير بلدي لاعتماد القرار 2699 (2023)،

تقدر الجماعة الكاريبية المساعدة التي يواصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هاييتي تقديمها إلى الجهات المعنية الوطنية في هاييتي بغية دعم استعادة المؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون في البلد. ونشيد كذلك بجهود السيدة سلفادور لتوطيد التضامن الإقليمي داخل أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ولتنسيق دعم بناء القدرات في مجالات مثل الحد من العنف وإدارة الأسلحة والذخيرة. ونرحب بالتحسينات التي طرأت في بعض المجالات، على سبيل المثال، تباطؤ التضخم؛ والحد من عدد الأمراض المعدية، مثل الكوليرا في بعض المناطق؛ وتحسن أداء الغورد الهايتي؛ وزيادة إيرادات الجمارك.

ومع ذلك، يتضمن التقرير ملاحظات هامة نعتقد أنها تؤكد من جديد الحاجة إلى التعجيل بالعمل والدعم العالميين إذا أردنا أن نحقق السلام والاستقرار والتنمية المستدامة في هاييتي. وتشعر الجماعة الكاريبية بقلق خاص إزاء زيادة عمليات القتل العشوائي والاختطاف والاعتداء الجنسي وانتشار العنف. إن محدودية الفرص المتاحة للشباب علامة مثيرة للقلق لأنها يمكن أن تجعلهم أكثر عرضة للجريمة.

ووفقا للتقرير:

"في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر، وقع 334 3 شخصا ضحية للقتل العمد، من بينهم 340 امرأة و 63 فتى و 26 فتاة، بينما اختطف 1 787 شخصا". (S/2023/768، الفقرة 11)

وتشعر الجماعة الكاريبية بقلق بالغ إزاء التطورات الأخرى المثيرة للقلق التي تناولها التقرير، مثل تشريد المعلمين والطلاب بسبب العنف، مما يؤثر على قطاع التعليم؛ واحتياجات 44 في المائة من السكان، الذين يعانون من مستويات طارئة من انعدام الأمن الغذائي الحاد؛ ورفاه 200 000 شخص فروا من ديارهم؛ وزيادة الضغط على المستشفيات المحلية بسبب نقص الكهرباء والوقود والمولدات والإمدادات الطبية والهجمات المسلحة على المرافق الصحية وهجرة العاملين في مجال الرعاية الصحية.

وفي هذا الصدد، وكنتدبير من تدابير الدعم الملموس للقرار 2699 (2023)، نقدر أيضا القرار 2700 (2023)، الذي اعتُمد في 19 تشرين الأول/أكتوبر، والذي يمدد نظام الجزاءات الذي يشمل فرض حظر على الأسلحة وحظر على السفر وتجميد أصول الأفراد والكيانات المسؤولين عن مناخ العنف الذي يؤثر على شعب هاييتي.

وفي هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ هاييتي، نتشاطر الأمل مع جيرانها المباشرين في أن يساعد تنفيذ كلا القرارين، من خلال الالتزام المستمر للمجتمع الدولي، على استعادة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي بغية وضع حد للحالة التي تشبه الكابوس التي يمر بها هذا البلد الشقيق، والتي تثير استياء جميع جيرانه، وتهيئة الظروف اللازمة لكي يقوم شعبه بانتخاب سلطاته بحرية وديمقراطية والسير على طريق السلام والازدهار الدائمين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جامايكا.

السيد والاس (جامايكا) (تكلم بالإنكليزية): أولا، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة، وعلى السماح لجامايكا وزميلي من الجمهورية الدومينيكية وهاييتي بالمشاركة، وعلى السماح لنا بالإدلاء بهذا البيان بالنيابة عن الجماعة الكاريبية.

كما أود أن أشكر أعضاء مجلس الأمن على البيانات التي أدلوا بها، التي تجسد بوضوح فهما حقيقيا من جانب المجتمع الدولي للحالة الأليمة في هاييتي. ويحدونا الأمل في أن تحفز هذه الكلمات الآن على اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الأزمة الإنسانية التي يواجهها البلد.

وترحب الجماعة الكاريبية بالتقرير الأخير للأمم العام (S/2023/768) عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هاييتي. ونرى أن التقرير مفيد للغاية في رصد التطورات على أرض الواقع في هاييتي ولمشاركتنا في طريق المضي قدما. ونشكر المديرية التنفيذية راسل، والمديرية التنفيذية والي، والسيدة مانيفات، رئيسة المجلس الانتقالي الأعلى، على بياناتهم. وأود أيضا أن أشكر الممثلة الخاصة للأمم العام سلفادور على إحاطتها الشاملة.

الجماعة الكاريبية أيضا إلى تفعيل الصندوق الاستثماري الذي سينشأ عملا بالقرار 2699 (2023) وإلى الدعم الإضافي من الدول الأعضاء الأخرى وأصحاب المصلحة نقدا وعينا لتيسير النشر السريع لبعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات وضمان نجاحها.

وفي الختام، تؤكد الجماعة الكاريبية من جديد تضامنها مع حكومة هاييتي وشعبها وستواصل تقديم المساعدة، بما في ذلك من خلال فريق الشخصيات البارزة التابع للجماعة الكاريبية، في تيسير المشاركة بين أصحاب المصلحة الهايتيين في حوار سياسي بناء بغية استعادة الأمن، وإعادة إرساء الديمقراطية والحوكمة الرشيدة، وتنظيم انتخابات حرة ونزيهة، والسعي بنجاح إلى تحقيق تطلعات هاييتي في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

رُفِعَت الجلسة الساعة 12/00.

وفي ذلك الصدد، تعرب الجماعة الكاريبية عن خيبة أملها لأنه من أصل مبلغ 720 مليون دولار المقدر لخطة الاستجابة الإنسانية لهاييتي لعام 2023، لم يحصل البلد سوى على 28 في المائة من احتياجاته التمويلية، ولم يُمول الأمن الغذائي إلا بنسبة 18 في المائة. وندعو المجتمع الدولي إلى مضاعفة الجهود لتوفير الموارد والدعم اللازمين لمساعدة شعب هاييتي في هذا الوقت الذي تشتد فيه الحاجة. ويتطلب الحل الدائم لهاييتي تمويلا كافيا لدعم قدرة الحكومة.

ونعرب مرة أخرى عن تقديرنا لأعضاء مجلس الأمن لدعمهم اتخاذ القرار 2699 (2023). وتجدد الجماعة الكاريبية شكرها الخاص لكينيا على عرضها قيادة بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات في هاييتي. ونتطلع إلى الإنجاز السريع للإجراءات المحلية في كينيا بغية تنفيذ ولاية مجلس الأمن، نظرا لإلحاح الحالة في الميدان. وتتطلع